ما أجراه الصرفيون مجرى
باب "سَبِطٍ و سِبَطْرٍ"
بين الأصالة والزيادة

إعداد

د. سحر السيد مصطفى خطاب

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج ، جامعة الأزهر.

وكلية العلوم والآداب، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

ما أجراه الصرفيون مجرى باب "سَبِطٍ و سِبَطْرٍ" بين الأصالة والزيادة

سحر السيد مصطفى خطاب

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج ، جامعة الأزهر، مصر ،وكلية العلوم والآداب، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : Saharkhataab.7924@azhar.edu.eg

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الكلمات التي تقاربت في اللفظ والمعنى، كقولنا: (سَبِطٍ، و(سِبَطْرٍ)، و (لُؤْلُؤٍ)، وَ(لَأْآلٍ) و(دمِثٍ)،و(دمَثْرٍ)،و(سَنْبَلَ) و (أَسْبَلَ) ، و(دِلَاصٍ) و (دُلَامِصٍ) ، و(خَضْرَفٍ) و(خَنْضَرِفٍ) وغيرها مما تقاربت فيه الأبنية الثلاثية والرباعية والخماسية، وقد ناقش البحث الكلمات التي أجراها الصرفيون مجرى باب سَبِطٍ وسِبَطرٍ ، فأوضح البحث هل هذه الألفاظ التي اقتربت أصولها، واتفقت معانيها ،كلها يجمعها حكم واحد ، أو لها حكم أخر ،وما الضابط في ذلك؟ وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد و وثلاثة مباحث وخاتمة ، تحدثت في المقدمة عن الموضوع وسبب اختياره وخطة البحث فيه ،وجعلت التمهيد بعنوان :باب سَبِطٍ وسِبَطرٍ مفهوما وتأصيلا، وجعلت المبحث الأول بعنوان : ما لا سبيل إلى القول بأصالته، والثاني بعنوان :ما يمكن القول فيه بالأصالة والزيادة والثالث بعنوان : ما لا سبيل إلى القول بزيادته ،وتضمنت الخاتمة أهم النتائج ،ومنها أن باب سَبِطٍ و سِبَطرٍ قليل لا ينبغي أن يحمل عليه أصلا إلا عند قيام المانع من الزيادة وأن الحرف إذا كان من حروف الزيادة ،وكان اشتقاق الكلمة ظاهرا يقضي بالزيادة فينبغي ألا يعدل عن الزيادة ؛لأن الاشتقاق أقوى دلائل الزيادة ،ولا يبالى بتكثير الأمثلة إذا قام الدليل على ذلك ،كما أن الشبه اللفظي بين الكلمات مع اتحاد معانيها لا يقضي بتوحيد الأصول بينهما دائما ،ومنها أيضا شغف بعض الصرفيين بباب سَبِطٍ وسِبَطرٍ ، وعلى رأسهم ابن

عصفور ،ورد كثير من الأمثلة إليه ،على الرغم من كون هذا الباب أضيق من أن يحتمل هذه الأمثلة الكثيرة التي أحيلت إليه.

الكلمات المفتاحية: سَبِطٌ – سِبَطرٌ – دمِثٌ – دمَثْرٌ – الأصالة – الزيادة – الاشتقاق.

Words that Morphologists Treated As the Chapter of Sabt and Sabtar between Originality and Addition

Sahar Alsayid Mustafa Khattab
Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Sohag, Al-Azhar University, Egypt, and College of Arts and Sciences, Najran University, Kingdom of Saudi Arabia.

Abstract:

This research aims to identify words that are similar in pronunciation and meaning, such as: “Sabt”, “Sibatr”, “Lulu”, “La’l”, “Damith”, “Damathr”, “Sanbol” and “Asbal”, “Dalas” and “Dalamis”, “Khadraf” and “Khandraf” and many others in which the triliteral, quadriliteral and quintiliteral structures are similar. The research discussed the words that morphologists have treated as “Sabt” and “Sabtr”. It clarified whether these words, whose origins are similar and whose meanings are the same, are all governed by one rule or by another rule; and what is the rule in this regard? The research came in an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion. In the introduction, I talked about the topic, the reason for choosing it, and the research plan for it. In the preface, I wrote the chapter of Sabt and Sabtar, and made the first chapter entitled: What cannot be said to be original, the second entitled: What can be said to be original and additional, and the third entitled: What cannot be said to be additional. The conclusion included the most important results, including that the chapter of Sabt and Sabtar is small and should not be carried over at all except when there is an obstacle to the addition, and that if the letter is one of the letters of addition, and the derivation of the word is apparent and requires the addition, then the addition should not be deviated from; because the derivation is the strongest evidence of the addition, and one does not care about multiplying examples if evidence is provided for that, as the verbal similarity between words with the union of their meanings

does not require the unification of the origins between them. Among them is also the passion of some morphologists for the chapter of Sabt and Sabtar, headed by Ibn Asfour, and many examples were referred to it, despite the fact that this chapter is too narrow to bear these many examples that were referred to it.

Key words: “Sabt”, “Sibatr”, “Damith”, “Damathr ” Originality”, Addition, derivation .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد

فالتصريف ميزان العربية، يحتاج إليه جميع أهلها أتم حاجة؛ فبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف.[١]

وهذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبًا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال.[٢]

وقد قرر الصرفيون أن لكل كلمة وما تفرع عنها أصلًا واحدًا فحسب، بيد أن هناك ألفاظًا تقاربت صيغها ومبانيها، وتدانت أغراضها ومعانيها، وليس أحدهما بدلًا من الآخر ،فهما متساويان في المعنى ومتقاربان في الصيغة والمبنى.[٣]

فيكون للكلمة عبارتان يوجد في إحداهما بعض حروف الأخرى ولا تكون إحداهما أصلًا للأخرى ، من ذلك: "سَبِطٌ و"سِبَطْرٌ" فليس "سَبِطٌ" مشتقًّا من "سِبَطْر" ،وإن كان فيه بعض حروفه، ومنه:" دَمِثٌ" و"دِمَثْرٌ" فليس أحدٌ يقول "دَمِثٌ" مشتقٌّ من "دِمَثْرٍ" وإن كان فيه بعض حروف "دِمَثْرٍ".

وهذا الباب يسمى باب تقارب الألفاظ مع اختلاف موادها ،وهو من الأبواب الصرفية الدقيقة، فالحروف كلها أصول وسقوط حرف منها ليس بسقوط في الحقيقة ،وإنما تلك مادة أخرى ، وقد نظرت في كتب الصرفيين فوجدتهم يطلقون عليه باب (سَبِطٍ و سِبَطْرٍ) ، وقد حمل بعض الصرفيين أمثلة كثيرة عليه في الحكم إلا أن بعضهم خلط بين هذه الأمثلة وبين باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ في الحكم وألحقوها

---

[١] – المنصف ٢/١.

[٢] – المنصف ٤،٣/١.

[٣] –ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٥٣/٢.

جميعا به في حين أنها لها حكم آخر، فأردت البحث في هذا الموضوع ،والتثبت من جميع ما أجراه هؤلاء الصرفيون مجرى (سَبِطٍ و سِبَطْرٍ)وبيان حقيقة كلٍّ وحكمه، داعمة ذلك بالدليل ما أمكن.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من ثلاثة مباحث تتقدمها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة ،تحدثت في المقدمة عن الموضوع وسبب اختياره ، وجعلت التمهيد بعنوان :باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ مفهوما وتأصيلا ،وجعلت المبحث الأول بعنوان : ما لا سبيل إلى القول بأصالته، والثاني بعنوان :ما يمكن القول فيه بالأصالة والزيادة ،والثالث بعنوان : ما لا سبيل إلى القول بزيادته ،وتضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وفي حدود ما اطلعت عليه لم أقف على دراسة سابقة خاصة تتعلق بموضوع البحث ، لكن هناك بعض الدراسات السابقة العامة تناولت الحديث عن الجذور الثلاثية والرباعية، وقد أفدت منها جميعا ،وهي:

١-تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي من خلال مدرسة القافية للدكتور عبد الرزاق الصاعدي ، رسالة دكتوراه ،نشرتها عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، وقد تناول فيها تداخل الأصول اللغوية ،والأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا التداخل في بناء معاجم القافية ،واتخذ من مدرسة القافية ميدانا للدرس والتحليل ، بوصفها المدرسة التي اعتمدت معاجمها أصل الكلمة أساسها الأول في الترتيب ،وأقامها على مواد منتخبة، مما يربي على ألفي مادة، تداخل في كل منها أصلان، أو أكثر.

٢-أصول الجذور الرباعية في لسان العرب ، دراسة دلالية معجمية، إعداد: سالم سليمان الخماش، بحث منشور بمجلة جامعة الملك عبد العزيز ١٤٣١هـ-٢٠١٠،وقد تناول فيه الحديث عن تحليل الجذور الرباعية ،وبيان نشأتها سواء أكانت ناشئة عن طرق النحت من جذرين ثلاثيين أم عن طريق

زيادة حرف على الثلاثي أم أن الأمر بالعكس ،أي أن الجذور الثلاثية نشأت عن طريق حذف حرف من الرباعي.

٣- بنية الكلم الرباعي في العربية ، دراسة في النشأة وهيئة التركيب ،إعداد خميس هاني وعبد الحميد الأقطش ،بحث منشور بمجلة جرش للبحوث والدراسات ،المجلد٢٣،العدد١ لسنة٢٠٢٢م،تناولا فيه الحديث عن الموقف اللغوي من الرباعي بين القدماء والمحدثين، وطرق توليد الرباعي ،وخلصا إلى أن الرباعي بنية مشتقة ومتحولة من بنية أصغر منها ثلاثية غالبا ،وثنائية بنحو أقل.

٤-الزوائد المتحجرة ، الفرق بين الزوائد الصرفية والزوائد اللغوية ،للدكتور عبد الرزاق الصاعدي ،بحث منشور بالعدد الأول من مجلة مجمع الملك سلمان ٢٠٢٣م،تناول فيه مسألة زيادة حروف في بنية كلمات من غير الحروف العشرة المشهورة عند الصرفيين ،وفرق بين الزيادة الصرفية والزيادة اللغوية المتحجرة في اللفظ ،والتي تأتي للإلحاق أو التكثير أو التهويل أو لغير علة ظاهرة.

والله أسأل أن يكتب لهذا البحث القبول ، وأن يعيذني من الزلل وسوء القصد في القول والعمل، والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

باب (سَبِطٍ و سِبَطْرٍ) مفهوما وتأصيلا

قبل أن أحرر القول في باب (سَبِطٍ و سِبَطْرٍ) أشير إلى أن الزيادة هي إلحاق الكلمة ما ليس منها لإفادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة[١] ،فالزَّوائد هي: ما يضاف إلى أصول الكلمة؛ لغرضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ؛ ممَّا يسقط تحقيقاً أو تقديراً.[٢]

قال ابن دريد في مقدمة معجمه[٣]: "واعلم أنه لا يستغني النّاظر في هذا الكتاب عن معرفة الزَّوائد؛ لأنَّها كثيرة الدخول في الأبنية، قلما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي من البناء؛ فإذا عُرِفت مواضع الزوائد في الأبنية كان ذلك حريًّا ألا تشذ على الناظر".

وحروف الزوائد عند البصريين عشرة [٤]–مع خلاف في بعضها–، ومن ألطف ما جمعت فيه " سَأَلْتُمُونِيهَا " ،يقال :إن بعض النحاة سأله تلاميذه عن حروف الزيادة فقال لهم : سَأَلْتُمُونِيهَا ،فقالوا نعم ،فقال :قد أجبتكم ،وجمعوها في " أَمَانٍ وَتَسْهِيلٍ "،وفي "الْيَوْمَ تَنْسَاهُ" ،وفي " أَهْوَى تِلْمِسَانَ " ،وفي "يَا أَوْسُ هَلْ نِمْتَ" وفي غير ذلك ،وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات، وهو قوله [٥]:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا أنسَ يَوْمِه نِهَايَةُ مَسْئُولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

---

[١] –ينظر : شرح الملوكي ص ١٠١.

[٢] –توضيح المقاصد ٢٢٣/٥.

[٣] –جمهرة اللغة ٤٧/١.

[٤] –ينظر: الكتاب ٢٣٥/٤،والمقتضب ١٩٤/١،والمنصف ٩٨/١،وشرح المفصل ١٤١/٩،وشرح الشافية ٣٣٠/٢.

[٥] –من الطويل، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٣٣/٤، وإيجاز التعريف ص ٨٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣١/٤.

وانتقض ابن عصفور أي زيادة أخرى على العشرة بقوله[١]:" إنما يذكر من هذه الحروف زائدا ما جعل في الكلمة كالجزءِ منها كأَحْمَرَ وتَنْضُب ،فلا تجعل كاف الخطاب في نحو ذلك ،والشين في نحو أَكْرَمتُكِشْ من حروف الزيادة ؛لأن ما لم يجعل كالجزءِ منها لا تحتاج زيادته إلى إقامة دليل .".

ومذهب جمهور البصريين في الزَّوائد هو المعوَّل عليه ، وهو أنَّها لا تقع من غير العشرة؛ الَّتي يجمعها قولهم: (سَأَلْتُمُونِيهَا) ،أمَّا ما جاء به بعض اللُّغويّين ؛ فلا يُعَوّل عليه؛ لأنَّ ما زعموا أنَّه زائد ثبتت أصالته عند جمهور اللّغويّين والصّرفيّين والنّحاة من المتقدّمين و المتأخرين؛ وهم السواد الأعظم من علماء العربيّة؛ وقد وضعوا قواعدهم على الكثير المستفيض من كلام العرب؛ الَّذي أدّاهم إلى نَوْطِ القواعدِ به.[٢]

والأصول عند البصريين ثلاثية ورباعية وخماسية ،وتلحقها الزوائد ،أما الكوفيون فيرون أن الأصول ثلاثية ،وما زاد عن الثلاثي فهو زائد ،فالرباعي مزيد بحرف عندهم ،وكذلك الخماسي مزيد بحرفين[٣] ،ويتسعون في حروف الزيادة ،ولا يقتصرون على العشرة [٤]،ومن هذا إلحاق ثعلب[٥] الباء بحروف الزيادة، قال في قول العجاج[٦]:

يمدُّ زَأْراً وهَدِيراً زَغْدَبَا

---

[١] –الممتع ٢٠١/١.

[٢] –ينظر: تداخل الأصول اللغوية ٢٠٣/١.

[٣] –ينظر: تمهيد القواعد ٤٩٠٣/١٠، وهمع الهوامع ٤٠٩/٣،٤١٠،وشرح الأشموني ٥٧/٤.

[٤] –ينظر: سر الصناعة ١٢٢/١،و المبهج ص١٨٣،ومقاييس اللغة ٥٤/٣ ،والمنتخب ٧٠٠/٢.

[٥] –ينظر الخصائص ٥١/٢، وسر صناعة الإعراب ١٢٢/١، والمبهج ص١٨٤، والمقاصد الشافية ٣١٢/٨.

[٦] – الرجز نسب إلى العجاج في سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٢، ولسان العرب (زغدب) ١٨٣٨/٣ ، ولرؤبة بن العجاج في تهذيب اللغة ٢/ ٢٤٩ ، والمحكم ٤٤٠/٥ ، ،وورد بلا نسبة في الخصائص ٤٩/٢،والمبهج ص١٨٤ .

"الباء زائدة؛ لأنهم يقولون :هَدِيرٌ زَغِدٌ أي شديد ."

وهذا عند النحويين من تقارب الأصلين كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ و دَمِث دِمَثْر ،وليس معنى الزائد أنه متى وجد كان زائدا ،بل المعنى أنه إن وجد زائدا فهو واحد من حروف الزيادة.[1]

فلفظ " سَبِطٍ " قريب من لفظ " سِبَطْرٍ "، ومعناه كمعناه ، قالوا للطويل المنبسط: "سَبِطٌ" وقالوا فيه أيضا: "سِبَطْرٌ" فلفظاهما مقتربان، ومعناهما متفقان، قال سيبويه ٢:" ...قالوا سِبَطْرٌ ، فجعلوا فيه حروف السَّبط إذ كان المعنى واحدا."

فلا يمتنع أن يكون للكلمة عبارتان يوجد في إحداهما بعض حروف الأخرى ولا تكون إحداهما أصلاً للأخرى.

و " سَبِطٌ " صفة على وزن "فَعِل"، ومنه قول الشاعر[3]:

فجَاءَتْ بِهِ سَبِطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بينَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

و قول صفي الدين الحلي[4]:

أغرَّ تبريّ الإهاب مُرَددٍ سَبطِ الأديم مُحجَّلٍ ببياضِ

أخشَى عليه أن يُصابَ بأسهُمي ممَّا يُسابقني إلى الأغراضِ

و"سِبَطْرٌ" صفة على وزن (فِعَلٍّ) بكسر أوَّله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ،وهو الطَّويل المُمتدّ ،ومنه قول الشاعر أيضا[5]:

---

[1] –التذييل ٢٥/١٩.

[2] –الكتاب ٣٧٦/٣.

[3] – من الطويل، ونسب إلى زيد بن كثوة العنبري وأبي الشغب عكرشة بن أزيد العبسي، ينظر : لسان العرب (سبط)١٩٢٢/٣ ،والتذييل والتكميل ١٢/٩، ،ويقال: سبط العظام لمن كان حسن القدّ والاستواء.

[4] –من الكامل لصفي الدين الحلي ،ينظر :ديوانه ص٢٦٧ بلفظ "مُرَددٍ"، ويروى "مورد" ،ينظر: سكب الأدب على لامية العرب ص٣٤٩.

[5] – من الوافر بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٣/ ١٤٦ ،وكتاب الأفعال ٩/٣ ،ولسان العرب ١٩٢٤/٣ (سبطر(.

فَأَرْفُلُ فِى حَمَائِلِهِ وَأَمْشِى كَمِشْيَةِ خادِرٍ لَيْثٍ سِبَطْر

ولهذا نظائر في كلام العرب ، من ذلك قولهم للمكان اللين: "دَمِثٌ"، وقالوا: "دِمَثْرٌ" أيضا، فـ" دَمِثٌ" لفظه قريب من لفظ " دِمَثْرٍ " ومعناهما واحد ،ولا يمكن لأحد أن يقول: إن الراء من حروف الزيادة، فكل منها أصلٌ برأسه.

فالمقصود بباب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ الرد إلى أصلين ، ومثله : دَمِثٌ و دِمَثْرٌ ،وهو أولى من ادعاء شذوذ حذف ، فيحتمل هذان ونحوهما وجهين: أحدهما الرجوع إلى أصلين، بتركيب سَبِطٍ من سَبِط ، وتركيب سِبَطْر من ذلك، وزيادة راء، فيكونان مترادفين؛ ويحتمل كون الأصل: سِبَطْر ، وحذفت الراء شذوذاً؛ ولا يمكن القول بزيادتها، لأنها ليست من حروف الزيادة؛ والأول أولى، لسلامته من دعوى الشذوذ؛ وكذا الكلام في دَمِثٍ و دِمَثْرٍ.

قال أبو حيان[1]:" فإن قلت : إذا جعلتهما أصلين كان في ذلك دعوى الترادف ،وهو على خلاف الأصل ، وإذا ادعيت أنهما أصل واحد كان في ذاك دعوى الحذف ،وهو أيضا على خلاف الأصل ،فبم يرجح أحد الوجهين على الآخر؟

قلت: باب الترداف أكثر من باب الحذف لا لعلة ، فكان ادعاؤه أولى، هذا ما يمكن أن يدعى فيه شذوذ الحذف."

وقال أيضا [2]:" وإذا دار الأمر إلى حذف، أو إلى الرد إلى أصلين كان الرد أولى من الحذف نحو: دَمِثٌ، و دِمَثْرٌ ، فلا تقول: حذفت الراء من (دَمِثٍ) بل تقول: هما أصلان ثلاثي، ورباعي اتفقا على المعنى واختلفا في المادة."

وذهب المالقي[3] إلى أنها زيدت شذوذا في " سِبَطْرٍ " للمبالغة .

---

[1] –التذييل والتكميل ٦٠/٢٠.

[2] –ارتشاف الضرب ٢٤٦/١، وينظر: تمهيد القواعد ٥٢٠٥/١٠.

[3] –ينظر: رصف المباني ص٢٦٦.

وذهب د.عبد الرزاق الصاعدي[1] إلى أن الراء في " سِبَطْرٍ " زائدة زيادة متحجرة مخالفا بذلك مذهب جمهور البصريين في الزَّوائد؛ وهو أنَّها لا تقع من غير العشرة؛ الَّتي يجمعها قولهم: (سَأَلْتُمُونِيهَا) ،فقال:" السَّبِطُ والسِّبَطْرُ أصلان عند البصريين ،وكذلك دَمِثٌ و دِمَثْرٌ وحَبِجٌ وحِبَجْرٌ ،ولا يلتفتون إلى الاشتقاق الجلي ؛لأن الحرف من غير حروف الزيادة العشرة .

وذكر أن في كلام سيبويه السابق[2] في (سَبِطٍ و سِبَطْرٍ)إشارة خفية توحي أن الراء في " سِبَطْرٍ " زائدة على "سَبِطٍ"، وأن هذه الراء زائدة عند الكوفيين ،ورجح قولهم ،إلا أنه فرّق بين الزيادة اللغوية والصرفية، فذكر أنها هنا في " سِبَطْرٍ " زيادة لغوية جاءت لقيمة صوتية صرفية ،وهي نقل اللفظ من بنية ثلاثية إلى بنية رباعية ،فيعامل هذا الحرف معاملة الأصول مع القول بزيادته على البنية الثلاثية، ويكون الحرف الزائد المتحجر في حكم الحرف الأصلي .

وأول من نبه إلي هذا الباب ابن جني ،حيث قال[3]: " فأما تداخل الثلاثي والرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير منه قولهم : سَبِطٌ وسِبْطرٌ ،فهذان أصلان لا محالة ألا ترى أن أحدا لا يدّعى زيادة الراء ، ومثله سواء دَمِثٌ ودِمثْرٌ وحَبِجٌ وحِبجْرٌ.

وقال أيضا[4] :"هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مسهواً عنه ،وهو على أضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثيين كضياط وضَيْطار ولُوقةٍ وأَلوقةٍ ورخْو ورِخْوَدٍّ ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج...ومنها اقتراب الأصلين ثلاثياً أحدهما ورباعياً صاحبه أو رباعيا أحدهما وخماسياً صاحبه كدَمِث و دِمَثْر و سَبِط وسِبَطْر و لُؤْلُؤ ولآل ."

---

[1] –ينظر: الزوائد المتحجرة ص٧٦.

[2] –الكتاب ٣/٣٧٦،وينظر:هذا البحث ص٥.

[3] –الخصائص ٢/٤٩.

[4] –الخصائص ٢/١٤٥

و قد رد ابن جني على ثعلب؛ لأنه كان يرى أنّ الباء في (زَغْدَبٍ) زائدة في قول العجّاج:

يَرُدُّ قَلْحاً وَهَدِيراً زَغْدَباً

لأنّه أخذه من: زَغَدَ البعيرُ زَغْداً؛ إذا هَدَرَ، فقال ابن جنّي في ردّه[1]: "وقوله: إنَّ الباء زائدة كلام تمجّه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذِير".

وإنّما حَمَلَ ابنَ جنّي على هذا القول أن الباء ليست من حروف الزيادة؛ فوزن الزَّغْدَبِ على مذهب ثعلب: (فَعْلَبْ) .

قال[2] :"وأقوى ما يُذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ، وإن أراد ذلك أيضا فإنه قد تعجرف وقرر أن تزاحم الرباعي مع الخماسي قليل؛ وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً؛ فلما قلاّ قَلّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما".

وأكد ابن يعيش ما ذكره ابن جني حيث قال[3]:" إذا وُجد لفظٌ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي، وليس بين لفظيهما إلّا زيادةُ حرف، فليس أحدُهما من الآخر يقينا، نحو: "سَبِط" و"سِبَطْرٍ"، و"دَمِثٍ" و"دِمَثْرٍ"، ألا ترى أنّ الراء ليست من حروف الزيادة، فجاز أن تكون فيما أَبهَمَ أمرُه كذلك؟ هذا وإن كان محتمَلًا، إلّا أنه احتمال مرجوح؛ لقلته وكثرة الاشتقاق وتشعبِه."

فليس أحد يقول "دَمِثٌ" مشتقٌّ من "دِمَثْرٍ" وإن كان فيه بعض حروف "دِمَثْرٍ". وقالوا: "سَبِطٌ" و"سِبَطْرٌ" وليس "سَبِطٌ" مشتقًّا من "سِبَطْر" وإن كان فيه بعض حروفه، وقالوا: "زَلِزٌ" و"زلزِلٌ" وليس "زَلِزٌ" مشتقًّا من "زلزِلٍ" وإنْ كانت فيه بعض حروفه، وقالوا: "قَصَمَ" و"قَصْمَلَ" وليس "قَصَمَ" مشتقًّا من "قَصْمَلَ" وإن كانت فيه بعض حروفه.، فكذلك "جَنَقَ" لا يكون مشتقًّا من "منجنيق" وإن كانت فيه بعض

---

[1] –الخصائص ٣/٤٩.

[2] – الخصائص ٣/٤٩.

[3] – شرح المفصل ٩/١٥٣، وشرح الملوكي ص١٦٠،١٦١.

حروفه، وقد قالوا "لُؤْلُؤٌ" و"لأآلٌ"، ولأآلٌ "فَعّالٌ"، وفَعّالٌ إنّما يبنى من الثّلاثة لا من الأربعة، ولُؤْلُؤٌ رُباعِي، فليس "لآلٌ" مشتقًّا من "لُؤْلُؤٍ" وإن كان فيه بعض حروفه. [1]

و أدخل د عبد الرزاق الصاعدي ما ذكره ابن جني فيما يتوارد فيه أصل أو أكثر على كلمة؛ مما يؤدي إلى التداخل مع أصلها الحقيقي؛ فيلتبس الأصلان أو الأصول ؛ فيُنظَرُ حينئذ إلى التداخل من جهة واحدة؛ قال: "فابن جني يقول: إن (سَبِطًا وسِبطرًا) يتداخلان؛ وهما أصلان مختلفان؛ فيقال . حينئذ . إن (سِبَطْرًا) يتوارد عليه أصلان فيتداخلان؛ وهما: (س ب ط) و (س ب ط ر) وكذلك (رِخْوَدٌّ) يتوارد عليه أصلان فيتداخلان؛ وهما (ر خ د) و (ر خ و) ،وهكذا يمكن توجيه ما ذكره ابن جني، فالمآل واحد ؛ وثَمَّةَ كلمات كثيرة تتداخل أصولها عند اللغويين.[2]

وذكر د.صبحي الصالح أن الراء في " سِبَطْرٍ " ليست مقحمة دون تصاقب في المعنى بين مادة "سبط" والصورة الجديدة التي اتخذتها في " سِبَطْرٍ "، بل أقحمت إقحامًا مقصودًا على طريقة النحت؛ إذ كانت الحرف التعويضي الرامز إلى مادة ثلاثية مختزلة يتصاقب معناها مع "سبط" التي عينها سيبويه.

وبيّن صحة استنباطه هذا بمقارنة نص سيبويه القائل[3] :" وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة جَعْفَرٍ ، ويجعلونه من حروف الأول والأخير، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قالوا: سِبَطْر ،فجعلوا فيه حروف السَّبِطِ إذا كان المعنى واحدًا، فمن ذلك عَبْشَمِيّ، وعَبْدَرِيّ " بنص آخر لعبقري اللغويين ابن جني في مطالع فصله المشهور حول "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.[4]

---

[1] – شرح التصريف ص٢٥٣

[2] –ينظر: تداخل الأصول اللغوية١/٤١.

[3] –الكتاب ٢/٨٨.

[4] – سبق ص١٠من هذا البحث.

فقد صرح في المثل نفسه بتصاقب "السِّبَطْر " الرباعي مع "السَّبِطِ" الثلاثي، ورأى أن أكثر كلام العرب على مثل هذا، وإن كان لم يُعنَ هنا بتقرير ظاهرة النحت عنايته بتقرير ظاهرة التقارب في اللفظ والمعنى.

وأكمل قائلا:[1]" على أننا لو سألناه رأيه في هذه الراء المزيدة على "السَّبِطِ " لما كان له أن يعدها حشوًا من غير فائدة ،وهو في طليعة القائلين بالقيمة التعبيرية للحرف العربي، بل الذي نرجحه أنه يعد هذه الراء الحرف الأبرز الأقوى في مادة ثلاثية مختزلة، أما الاختلاف حول تقدير هذه المادة المختزلة التي فيها الراء ليس بذي بال، ولقد رأينا إمام أصحاب النحت ابن فارس يقنع غالبًا، لبيان وقوع النحت، بحرف واحد يعوض المادة كلها ويقوم مقامها.".

وقد اختلف الصرفيون في كلمات كثيرة تقاربت في اللفظ والمعني ،فمنهم من عدها أصلا برأسه ،وأجراها مجرى باب (سَبِطٍ و سِبَطْرٍ)، ومنهم من حكم عليها بالزيادة، فذهب إلى أن ما كان من الأصول الثلاثية المداخلة للرباعية والرباعية المداخلة للخماسية فالحرف الرابع فيه زائد، لفقده في الثلاثي وكذلك الخامس لفقده في الرباعي ،مثال ذلك قولهم :رخْو ورِخْوَدّ؛ لأن الرِخْوَدّ هو اللين العظام الكثير اللحم فهو في معنى الرخو ،فيقتضي أن الدال زائدة .

ومن هذه الكلمات طَيْسٌ و طَيْسَلٌ وفَيْشٌ وفَيْشَلٌ ،و لُوقةٌ و أَلوقةٌ، وحَبِجٌ وحِبجْرٌ و زَرِم ازْرَأَمَّ ،وضَفِدَ واضْفَأَدّ ،وزَغَبَ الطائر وازْلَغَبَّ ،و دِلَاصٌ و دُلاَمِص ،وقَارِصٌ وقُمَارِصٌ ،وقَرِقٌ وقَرْقَرٌ، وسَلِسٌ و سَلْسلٌ ،وكذلك ما كان من : صَرَّ وصَرْصَر وكَبَّ وكَبْكَب ،وزَلِز وزَلْزَل، ومن ذلك أيضا سَنْبَلَ وأَسْبَلَ ،و لُؤْلُؤ ولأْآلٍ ،و كُنْدُر وكُـدُرّ ،و ذُرْنُـوح و ذُرُّوح ،و شَـنَهْبَرة و شَـهْبَرة ،و دِئْـدَاء ودَيْـدَاء، و خَضْـرَف وخضنرف وغيرها

[1] –دراسات في فقه اللغة ص٢٦٤.

والحقيقة أن الزوائد من الحروف إما أن تكون زوائد بالتضعيف وهذا يكون في الحروف كلها إلا الألف، فإنها لا يصح تضعيفها ، وإما أن تكون زوائد لغير التضعيف.

وقد استقرأ العلماء الزيادة على هذا النحو فوجدوها لا تخرج عن حروف(سَأَلْتُمُونِيهَا) كما هو مذهب البصريين ، فإذا كان الحرف الموهم للزيادة منها فيمكن أن يكون زائدا في نفسه ،ويمكن أن يكون أصليا، وإن لم يكن منها فلا سبيل إلى زيادته إلا أن يكون بالتضعيف، فإذا فقد التضعيف أو لم يفقد إلا أنه فقد شرط دعوى الزيادة فلا سبيل إلى القول بزيادته .[1]

فالحروف الساقطة إذاً على ثلاثة أقسام:

أحدها : ألا يكون من حروف (سَأَلْتُمُونِيهَا) ولا من المضاعف نحو: سَبِطٌ و سِبَطْرٌ و دَمِثٌ و دِمَثْرٌ ، وما أشبه ذلك، فهذا لا سبيل إلى دعوى الزيادة فيه ،وإنما يدعى فيه أنه لفظ مرادف من مادة أخرى، إذ لا يمكن فيه غير ذلك.

والثاني: أن يكون من المضاعف نحو: صَلْ وصَلْصَل وعَجْ وعَجْعَجَ وزَلِزِ وزَلْزَلَ فيمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أن الساقط من المضاعفين زائد ، ويمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أن لا زيادة أصلا ، وأن الكلمتين من مادتين مختلفتين كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ.

والثالث :أن يكون من حروف (سَأَلْتُمُونِيهَا) ،فالأصل فيه أنه زائد ،ولا نكر في ذلك ؛لأن مثل هذا دليل على الزيادة ،وقد جعل ابن جني هذه الحروف زائدة على قياس مذهب الخليل في (دُلاَمِصٍ) أن الميم زائدة وإن كانت مواضع الحروف الساقطة ليست بمواضع تلك الزيادة، لكن يقول إن الحرف مما يزاد ومرادف الكلمة قد سقط فيه ذلك الحرف، فيدعي زيادته بهذا الدليل التصريفي ،وهو من الأدلة وإن أدى ذلك إلى عدم النظير في أوزان الكلم ، وحكم بعض الصرفيين عليه بالأصالة ؛إذ

[1] –المقاصد الشافية ٨/٣١٥،٣١٦،٣١٧.

ليس موضعه من مواضع الزيادة الجارية في القياس ودلالة المرادف ضعيفة لإمكان أن تكون مادته مادة أخرى مخالفة كما في سَبِطٍ و سِبَطْرٍ و دَمِثٍ و دِمَثْرٍ ونحوه ،فلا قاطع بزيادة فيه من حيث لا قاطع باتحاد المادة فيهما، وهذا قياس قول المازني ؛إذ جعل (دُلاَمِصا) من قبيل الرباعي الذي وافق أكثره حروف الثلاثي .

أول من أطلق (باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ)على هذا الباب :

من خلال تتبعي لأول من أطلق عليه (باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ) وجدت نصا في شرح الحماسة للمرزوقي قال فيه[1] :" فَيْشَة... والفَيْشَلَةُ في معناه، وليس من بنائه، لكنه من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ وما أشبهه."

ثم ترددت هذه التسمية عند اللغوي ابن سيدة في معجميه المخصص والمحكم والمحيط الأعظم ، من ذلك قوله[2] :"فَأَما قَوْلهم: جُبْت جَيْبَ الْقَمِيص فَلَيْسَ جُبت من ذَا الْبَاب: لِأَن عين جبت إِنَّمَا هُوَ من جاب يجوب، والجَيْب عينه يَاء لقَولهم: جُيُوب، فَهُوَ على هَذَا من بَاب سَبِط وسِبَطْر".

وقوله [3]:"الدَّرْدَبِيسُ الشيخُ الكبيرُ والعجوزُ وَأَنْشد: قد دَرْدَبَتْ والشيخُ دَرْدَبِيسُ عَليّ، لَيْسَ دَرْدَبتْ من دَرْدَبِيس وَلكنه من بَاب سَبِطٍ وسَبِطْرٍ يَعْنِي أَن فِيهِ بعضَ حُرُوفه وَلَيْسَ مِنْهُ ."

ثم أطلقه ابن عصفور في مواضع كثيرة في كتابه الممتع كما سيظهر في هذا البحث ،ومن ذلك قوله[4]:" وأمَّا الحُلْقُومُ فليس أيضًا بصفة مشتقَّة من لفظ الحَلْقِ، فيلزم أَن تكون الميم زائدة، بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى الحَلْقِ ، وتكون ذاته مخالفةً لذات حَلق، فيكون من باب سَبِط وسِبَطر."

---

[1] –شرح ديوان الحماسة ١٢٩٤/١.

[2] –المحكم والمحيط الأعظم ٥١٢/٧.

[3] –المخصص ٦٦/١.

[4] –الممتع ٢٤٤/١.

وتردد أيضا عند أبي حيان في كتبه المختلفة ،ومن ذلك قوله[١] :"فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :هِنْدِيٌّ وَهِنْدُكِيٌّ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ فَخَرَّجَهُ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الْكَافَ لَيْسَتْ زَائِدَةً لِأَنَّهُ لَمْ تَثْبُتْ زِيَادَتُهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ سَبَطَ وَسَبْطَرَ، وَالَّذِي أَخْرَجَهُ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا مِنَ الْعَرَبِ إِنْ كَانَ تَكَلَّمَ بِهِ فَإِنَّمَا سَرَى إِلَيْهِ مِنْ لُغَةِ الْحَبَشِ لِقُرْبِ الْعَرَبِ مِنَ الْحَبَشِ ."

وقوله[٢]:"وزعم أبو الحسين بن فارس أن الباء زائدة في قول الأغلب[٣]:

فَلَّكَ ثَدْيَاهَا مَع النُتُوبِ

قال: أراد مع النتو، فزاد الباء، ونقول: لم تثبت زيادة الكاف ولا الباء، والجيد أن يجعلا من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ ."

وقال المرادي[٤]:"فالهاء في أُمْهَاتٍ وأُمْهَةٍ زائدة؛ لسقوطها في قولهم: أمٌّ بينة الأمومة، وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أُمْهَة فُعَّلَة نحو أُبْهَة، وقد أجاز ذلك ابن السراج، ويقويه حكاية صاحب العين: تَأَمّهت أمًّا، بمعنى اتخذت أمًّا، ثم حذفت الهاء فبقي أُمٌّ، ووزنه فُع، أو تكون أُمْهةٌ وأمٌّ من باب سَبِطٍ وسِبْطَرٍ.".

ثم شاع هذا الإطلاق على هذا الباب عند النحويين بعد ذلك في مؤلفاتهم .[٥]

---

[١] –البحر المحيط ٥٥٩/٤.

[٢] –ارتشاف الضرب ٢٢٤/١.

[٣] –من الرجز، وورد بلا نسبة في الصحاح ٢٢٢/١، ومقاييس اللغة ٣٨٩/٥، وتمامه: أَشْرَفَ ثَدْيَاهَا عَلَى التَّرِيب.

[٤] –توضيح المقاصد ١٥٤٧/٣.

[٥] –ينظر: الدر المصون ٥٨١/٢، والمساعد ٣٢/٤، وتمهيد القواعد ٤٦٣٦/٩، و٤٩١٦/١٠،و٤٩٤٦/١٠،والمقاصد الشافية ٣٤٥/٨،و٤٧١/٨،وشرح الأشموني ٦٤/٤.

المبحث الأول

ما لا سبيل إلى القول بأصالته

١/ كَنْثَأَ وكَثَّأَ

النون من حروف الزيادة، ولها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثر زيادتُها في موضع، فمتى وُجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلّا أن تقوم دلالةٌ على أنّها أصلٌ، والثاني أن تقلّ فيه زيادتُها، فلا يُحْكَم عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلّا بثَبَتٍ، فالأوّلُ وقوعُها آخرًا بعد ألف زائدةٍ، نحوَ: "سَكْرانُ"، و"عَطشانُ"، و"مَرْوانٌ"، و"قَحْطانُ" ،وأصل هذه النون أن تلحق الصفاتِ ممّا مؤنّثُه "فَعْلَى"؛ لأنّ الصفاتِ بالزيادة أولى لشبهها بالأفعال، والأفعال أقعدُ في الزيادة من الأسماء لتصرُّفها، والأعلام من نحو: " مَرْوان " و" قَحْطان " محمولةٌ عليها في ذلك.[١]

وأمّا الموضع الذي تقلّ زيادة النون فيه، فهو أن تقع غير ثالثة سواء كانت أولى كـ"نَهْشَلٍ"[٢] ،وهو "فَعْلَلٌ " مثل جَعْفَرٍ فلذلك لم يمكن الحكم بزيادة نونه، أو كانت ثانية كـ" حنْزَقْرٍ "[٣] ، وإنّما كانت نونه أصليّة[٤] لأنها في مقابلة الأصول إذ هي بإزاء الرّاء من "قِرْطَعْب"[٥] .

وبناء (فِنْعَلٍ) مختص بالأسماء دون الصفات عند سيبويه ،قال[٦]:"ويكون على فِنْعَلٍ وهو قليل ،قالوا :جِنْدَبٌ ،وهو اسم ".

---

[١] –شرح المفصل ١٥٤/٩.

[٢] – النَّهْشَل: المُسِنُّ المضطَرب من الكِبَر وهو من أسماء الذئب ،ينظر: لسان العرب (نهشل)٤٥٥٩/٦.

[٣] –الحِنْزَقْرُ والحِنْزَقْرَةُ :القصير الدميم من الناس،ينظر:لسان العرب(حنزقر)١٠٢٢/٢.

[٤] –الكناش في فني النحو والصرف ٢١٢/٢.

[٥] – قرطعب : ما عليه قِرْطَعْبَةٌ أَي قِطْعةُ خِرْقَةٍ وما له قُرَطْعَبَةٌ أَي ما له شيء ،ينظر:لسان العرب (قرطعب)٣٥٩٣/٥،وينظر :التذييل والتكميل ٩١/١٩.

[٦] –الكتاب ٢٦٩/٤،وينظر: حقيقة الاستدراك ص٤٤

وخالفه الزبيدي ،فقال[1]:" قد جاء صفة ، قالوا :لحيةٌ كِنْثَأَةٌ[2] ،وقد كَثَّأَت لحيتُه ،عن أبي عبيدة".

وقد استدل ابن جني على إثبات هذا الوزن بقوله:" وأما من طريق الاشتقاق فقد قالوا :"كَثَّأتْ لحيتُه إذا عظمت وقالوا :رجلٌ كِنْثَأْوٌ، وهو الوافر اللحية ،فهذا قريب من معنى كَثَّأَت ،فهذا يدل على أن كِنْثَأْوًا :فِنْعَلْو ، وكذلك "حِنْطَأْوٌ وقِنْدَأْوٌ". [3]

وقال السرقسطي[4]: "قال أبو عثمان :قال أبوعبيدة: كَثَّأت لحيتُه وكَنْثَأتْ :طالت ،ولحيةٌ كِنْثَأَةٌ ورجلٌ كِنْثَأَةُ اللحية.

وقال ابن عصفور[5]:" وأمَّا كِنْثأْوٌ وأَخواته فنونه زائدة، بدليل أنَّ هذه الأسماء فيها ثلاثةُ أحرفٍ من حروف الزيادة: النون والهمزة والواو، فقُضِي على الهمزة بالأصالة، لقلَّة زيادتها غيرَ أَوَّل، وقُضِي على الواو بالزيادة، لملازمتها المثال."

وجزم المرادي بزيادتها فقال[6]:" اختصاص الحرف بموضعٍ لا يقع فيه إلاَّ حرفٌ من حروف الزِّيادة؛ كالنُّون في (كِنْثَأْوٍ) ونحوه؛ فإنها زائدة ؛ إذ لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة ،فلا يوجد مثل: (سِرْدَأْوٍ) ."

وقال ركن الدين[7] :"حِنْطَأْوٌ وزنه حينئذ "فِنْعَلْوٌ"؛ من: حَطَأ به الأرض، إذا ضربها به ونظيره "كِنْثَأْوٌ" –لعظيم اللحية من: كَثَّأَت لحيته، أو أوبار الإبل إذا نبتت، وقال بعضهم: كِنْتَأْو بالتاء."

---

[1] –الاستدراك على سيبويه ص٢٢.

[2] – يقال: لحيةٌ كنْثأة، مهموز :إذا كثأت: أي طالت وكَثرت، لسان العرب(كثأ) ٣٨٢٥/٥.

[3] –المنصف ١٥٦/١.

[4] – الأفعال ١٥٩/٢.

[5] –الممتع ٢٦٩/١.

[6] توضيح المقاصد ١٥٢٨/٥.

[7] –شرح الشافية ٦١٤/١.

فحرف الزيادة إذا لزم مكانا واحدا من بناء الكلمة ولم يتبدل بغيره من حروف الزيادة ولا غيرها، كان ذلك دليلا على زيادته .

قال ابن أبي الربيع[1]: فإن قلت: ولم حكم على هذه النون بالزيادة وهي ثانية، والنون متى وقعت ثانية ساكنة كانت أو متحركة فإنها يحكم عليها بالأصالة حتى يقوم دليل؟ قلت: لزوم هذا البناء النون دليل على الزيادة، وأنها إنما جيء بها لمكان البناء، ولو كانت أصلا لم يلزم، ولكانت تارة نونا، وتارة لاما، وتارة كافا، وتارة تاء، إلى غير ذلك من الحروف، ألا ترى أن الأول لم يلزم ولا الثالث، يعني في سبعة الأمثلة المتقدمة فلا بد من الحكم بأصالتها، واللازم يحكم عليه بالزيادة.

وذكر ابن عصفور[2] أن النون فيه يمكن أن تكون نونه أصلية، إذ ليست في موضع زيادتها ، وتكون من معنى: كَثَّأْتُ لِحيتُه، وإن كانت أصولهما مختلفة، فتكون كِنْثَأَةٌ من "كَثَّأَتْ" كسَبِطٍ من سِبَطرٍ، والذي حمل على ذلك أنه لا يُحفظ "فِنْعَلٌ" صفة."

وقال أبو حيان ٣:" وأما قول العرب :لحيةٌ كِنْثَأَةٌ، فنقله أبو عبيدة ،وأثبته بعضهم في الصفات ،والنون فيه أصلية ،ويكون من معنى كَثَّأَتْ لحيتُه لا من لفظه نحو سَبِطٍ و سِبَطْرٍ هكذا قال بعض أصحابنا ."

ورده بقوله[4]:"...وقد أولع أصحابنا بأن كل بناء لم يذكره سيبويه في كتابه يستخرجون له وجها من التأويل ،وإن كان بعيدا حتى لا يكون سيبويه فاته ذلك البناء ،وهذا كله تعصب ،والذي ينبغي أن يعمل في هذا أنه متى كان اشتقاق البناء من لفظ ظاهر فلا يعدل به عنه وإن تكثرت الأبنية وفات سيبويه ذلك."

---

[1] –نقل قوله ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٤٩٣٩/١٠.

[2] –ينظر:الممتع ٨٢/١.

[3] –التذييل والتكميل ١٥٨/١٨.

[4] – التذييل والتكميل ١٥٨/١٨.

والراجح أن كِنْثأْوا نونه زائدة، بدليل أنَّ هذه الأسماء فيها ثلاثةُ أحرفٍ من حروف الزيادة: النون والهمزة والواو، فقُضِي على الهمزة بالأصالة، لقلَّة زيادتها غيرَ أَوَّل، وقُضِي على الواو والنون بالزيادة، لملازمتها المثال، ولزوم الحرف البناء دليل على الزيادة ؛إذ لو كان أصلا لوقع مكانه حرف من غير حروف الزيادة [1]

فإن قيل: فإن الهمزة أيضًا قد لازمت المثال: فالجواب أنه لا يمكن أيضًا القضاء بزيادتها مع زيادة النون، لئلَّا يؤدِّي إلى بقاء الاسم على أقلَّ من ثلاثة أحرف، إذ الواو زائدة. فلمّا تعذّرت زيادتهما معًا قُضِي بزيادة النون؛ لأنَّ زيادة النون غيرَ أوَّلٍ أكثرُ من زيادة الهمزة.

فإن قيل: فهلَّا جَعلتَ الواو أصليَّة وقَضيتَ على النون والهمزة بالزيادة. فالجواب أنَّ القضاء على الواو بالزيادة أَولى من القضاء على الهمزة والنون بذلك؛ لأنَّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة غيرَ أوَّل.

وممّا يدلُّ على زيادة النون في هذه الأسماء أنَّه قد تقرَّر في (كِنْثأْوٍ) زيادةُ النون بالاشتقاق؛ لأنه قد قالوا: كَثّأَتْ لحِيتُه، إذا كانت كنثأوًا، فحذفوا النون ،قال الشاعر [2]:

وأنتَ امرُؤٌ, قَد كَثَّأَتْ لَكَ لِحْيةٌ كأنَّكَ مِنه قاعِدٌ في جُوالِقِ

فينبغي أن يُحمل ما لم يُعلم له اشتقاق على ما عُلِم له ذلك.

---

[1] –التذييل والتكميل ٩١/١٩.

[2] من الطويل بلا نسبة في المنصف ١٦٥/١،وشرح الملوكي ص١٤٨،والممتع ٢٧٠/١،ولسان العرب(كثأ)٣٨٢٥/٥.

٢/ ضُنْأَكٌ وضِنَاكٌ

الضِّنَاك: الْمَرْأَةُ الضَّخمة، وقال الليث: الضِّنَاك التّارَّة المُكْتَنزة الصُّلْبة اللَّحْمِ، قال الْجَوْهَرِيُّ الضَّنَاك، بِالْفَتْحِ، الْمَرْأَةُ الْمُكْتَنِزَةُ، قَالَ: وَصَوَابُهُ الضِّناك، بِالْكَسْرِ، ويقال: رجل ضُنْأك وامرأة ضُنْأَكَةٌ.[١]

وقد اختلف الصرفيون في وزن (ضُنأَكٍ) ،فذهب بعضهم إلى أنه على وزن "فُعْلَلٍ" قال الأزهري[٢]:" ورجلٌ ضُنْأَكٌ على وزنِ (فُعْلَلٍ) ،مهموزُ الألفِ ،وَهُوَ الصُّلبُ المعصوبُ اللحْمِ، والمرأَةُ بِعينهَا على هَذَا اللَّفْظِ ضُنْأَكَةٌ."، فجعل همزته أصلية .

و ذهب أكثر الصرفيين إلى أن الهمزة فيه زائدة ، وأن " ضُنْأَكًا" على وزن "فُعْأَلٍ" ، وجعلوه من الأبنية المستدركة على سيبويه .

قال الزبيدي[٣]:"وفُعْأَلٌ ،قالوا صِنْأَلٌ للعظيمة من النوق ."

وقال ابن القطاع[٤]:" وعلى (فُعْأَلٍ) نحو ضُنْأَكٌ لغة في ضِنَاك، للعظيمة من النوق."

فضُنْأَكٌ لغة في (ضِنَاك)، وهي فِعَالٌ مأخوذة من الضنك، وهي الضيق والشدة .

و ذهب ابن عصفور[٥] إلى أن وزنه «فُنْعَلٌ» كـ «عُنْظَبٍ» وليس بـ: «فُعْأَلٍ»، وإن كان في معنى «ضِنَاكٍ»؛ لأنّ «فُعْأَلًا» لم يثبت في الأسماء، وقد يكون اللفظان في معنى واحد، والأصول مختلفة، نحو «سَبِطٍ» و « سِبَطْرٍ »، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم.

---

[١] –لسان العرب (ض ن ك)٤/٢٦١٤.

[٢] – تهذيب اللغة١٠/٢٦.

[٣] –الاستدراك على سيبويه ص٨.

[٤] –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢٢٤.

[٥] –الممتع ١/٨٥، وينظر :التذييل والتكميل ١٨/١٦٥..

وقال أبو حيان [1]:"وزعم بعضهم أنه "فُنْعَلٌ "كعُنْظَبٍ ؛لأن "فُعْأَلًا" لم يثبت في الأسماء فيكون "ضِنَاكٌ و ضُنْأَكٌ " بمنزلة دَمِثٍ و دِمَثْرٍ ".

وإنكار ابن عصفور لهذا الوزن مبني على أنه لم يرد في الكلام ، وكونهما بمعنى واحد لا يعني إثبات بناء لم يثبت في الأسماء؛ لذا فهما عنده من الألفاظ التي اتفق معناها واختلف أصلها كسَبِط و سِبَطْر.

وقد وصف الدكتور مجيد الزاملي كلام ابن عصفور بأنه غير دقيق ؛لأن معنى " ضُنْأَك" الناقة العظيمة ،و" الضِنَاكٌ " الموثق الخلق الشديد من الذكر والأنثى ،فلا مناسبة بين المعنيين ،لذا يمكن أن يكون أصل ضُنْأَكٍ هو ضُنَاكٌ ،فقلبت الألف همزة كما قلبت في ضَأْلِين واحمّأر ،ومثل هذا القلب يقع كثيرا في كلام العرب ،وهو أولى من كثرة التمحل والافتراضات.[2]

ولا يخفى ما في قول ابن عصفور من تكلف في جعلهما مما اختلفت أصوله واتحد معناه ؛ لوضوح الاشتقاق ،ف(ضُنْأَك) مأخوذ من الضنك ،وهي الضيق والشدة ، والاشتقاق مقدّم على سائر الأدلّة ،ومما يستأنس به أن الهمزة من حروف الزيادة.

[1] –التذييل ١٨/١٦٥وارتشاف الضرب١/٦٢.

[2] –حقيقة الاستدراك ص٦٢.

٣/ كُنْدُر وكُدُرّ

يقال رَجُلٌ كُنْدُر وكُنادِرٌ: قَصِيرٌ غَلِيظٌ شَدِيد[١] ، وتطلق أيضا على الغليظ من حمر الْوَحْش يُقَال :حمَار كُنادِرٌ ، قَالَ الشاعر[٢]:

كَأَنّ تَحْتِي كُنْدُراً كُنَادِرا

و"كُنَادِرُ" على وزن (فُنَاعِل)، وهو من الأبنية التي استدركها العلماء على سيبويه ، وقد جعلوا اشتقاقه من كَدَرَ، ووضعه أصحاب المعاجم في مادة "كَدَرَ"[٣].

قال الزبيدي[٤]:" و"فُنَاعِلُ" ، قالوا حمارٌ كُنَادِرُ وكُدُرّ و كُنْدُرٌ للغليظ عن أبي حاتم".

بينما عده سيبويه على وزن "فُعَالِل"، ومفرده "فُعْلُلٌ "قال[٥]:" ويكون على " فُعْلُلٍ" فيهما ،فالأسماء نحو :الثُّرْثُمُ والبُرْثُنُ والحُبْرُجُ ،والصفة نحو:الجُرْشُعُ والصُنْتُعُ والكُنْدُرُ ".

وقال ابن سِيدَهْ[٦]: "وذهب سيبويه إلى أَن كُنْدُراً رباعي ،وذهبَ غيره إلى أنه ثلاثي، بِدليل كَدَرَ".

وهو ما أقره ابن دريد ؛حيث أورها في باب ما جاء على (فُعَالِل)مما أُلحق بالخماسي للزوائد التي فيه وإن كان الأَصل غير ذلك، قال[٧] :"وإنما ذكرنا الجمهور منه على سبِيل الجارية، رجلٌ زُغَادِب: غليظ الوجه، وربما سُمّي الغليظ الْجِسْم زُغادِياً ،وَرجلٌ جُنادِفُ: قصير، وحمارُ كُنادِرٌ: غليظ شَدِيد".

---

[١] –لسان العرب (كدر) ٣٩٣٦/٥.

[٢] –من الرجز نسب إلى العجاج ،يصف عيرا،ينظر :شمس العلوم ٥٩١٠/٩، وتاج العروس ٧١/١٤،وورد بلا نسبة في الصحاح ٨٠٤/٢،وتهذيب اللغة ٢٣٣/١٠.

[٣] –ينظر: الصحاح ٨٠٤/٢،ولسان العرب(كدر) ٣٩٣٦/٥ ،وتاج العروس ٤٥٩/٧"كدر".

[٤] –الاستدراك على سيبويه ص١٤.

[٥] –الكتاب ٢٨٨/٤.

[٦] –المحكم والمحيط الأعظم٧٤٧/٦(كدر).

[٧] –الجمهرة ١٢٠٨/٢.

وتابعهما ابن جني ،فحكم على النون بالأصالة ،قال[1] :" وقد يجوز من وجه آخر أن يكون واو مُهْوأنّ أصلا ، وذلك بأن يكون سيبويه قد سأل جماعة من الفصحاء عن تحقير مُهوأنّ على الترخيم فحذفوا الميم وإحدى النونين ،ولم يحذفوا الواو البتّة مع حذفهم واو كَوْثَرٍ على الترخيم (في قولهم) : كُثَيْر ،وحذفِهم واو جَدْوَلٍ وقولهم : جُدَيْل وامتنعوا من حذف واو مُهْوأنّ ، فقطع سيبويه بأنها أصل فلم يذكره ، وإذا كان هذا جائزا وعلى مذهب إحسان الظنّ به سائغا كان فيه نُصرة له و (تجميل لأثره) ،فتكون الواو مثلها في وَرَنْتَلٍ ، وكذلك يمكن أن يحتجّ بنحو هذا في فُرَانسٍ وكُنادِر فتكون النون فيهما أصلا ."

ورفض ابن عصفور أن تكون " كُنادِرُ " على وزن "فُنَاعِل" ، وذهب إلى أنه على وزن "فُعَالِل" مثل عُذَافِر ،فجعله موافقا لكُدُرّ في المعنى مخالفا له في الأصول كـ سَبِطٍ وسِبَطْرٍ ،قال[2]:" وأمَّا كُنادِرُفـ"فُعالِلُ" كعُذافِر، فيكون موافقًا لكُدُرّ في المعنى، مخالفًا له في الأصول، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهذا أولى من إثبات "فُناعِل"؛ لأنه لم يستقرَّ في كلامهم.

وقال أبو حيان٣:" وذهب بعض أصحابنا إلى أنه فُعَالِل كعُذَافِر، وإن كانت العرب قد جعلت في معناه كُنْدُر وكُدُرّ ،فيكون عنده من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،أي مما اختلفت أصوله واتفق معناه ."

والحقيقة أن الكلمة ظاهرة الاشتقاق ،والعلة في الحكم بأصالة الكلمتين في سَبِطٍ و سِبَطْرٍ أن الراء ليست من حروف الزيادة ،أما إذا كان الحرف من حروف الزيادة ،وكان اشتقاق الكلمة ظاهرا ،فيقضي بالزيادة وينبغي ألا يعدل عن الزيادة ؛لأن الاشتقاق أقوى دلائل الزيادة ،ولا يبالي بتكثير الأمثلة إذا قام الدليل على ذلك .

---

[1] –الخصائص ١٩٦/٣.

[2] –الممتع ١١٤/١.

[3] –التذييل والتكميل ١٨١/١٨.

فقد أثبت النحويون أبنية كثيرة بلفظة واحدة ،بل قد أثبتوا أحكاما في النحو قياسية باللفظة الواحدة ،مثال ذلك في الأبنية إثباتهم (إنْفَعْل) بقولهم إنْقَحْل ،ودعواهم أنه مشتق من قَحَلَ ،ولم يذهب أحد من النحويين إلى أن الهمزة والنون أصليان ،فتكون الكلمة على وزن (فِعْلَلٍ) نحو قِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ ،وما سلكه ابن عصفور يقتضي ذلك ؛لأنه لم يُسمع من هذا البناء غير هذه اللفظة الواحدة، ومثال ذلك في الأحكام النحوية القياسية ما ذهب إليه سيبويه من أن النسب إلى فَعُولَة يكون على فَعَلِيّ ولم يسمع من ذلك إلا النسب إلى شَنُوءَة خاصة ،قالوا :شَنَئِيّ ،فجعل ذلك سيبويه قياسا مستمرا في كل نسب إلى فَعُولَة بشرطه المذكور في باب النسب.

٤/سَنْبَلَ وأَسْبَلَ

بناء (فَنْعَلَ) من الأبنية المستدركة على سيبويه ، وقد اختلف الصرفيون فيه ،فمنهم من أثبته ، ومنهم من نفاه ،وذلك نحو : سَنْبَلَ الزرع إذا أَسْبَلَ أي أخرج سنابله .

فمن المثبتين له الزبيدي قال[١]:"وقد جاء فَنْعَلَ أيضا :حكى بعض اللغويين سَنْبَلَ الزرع وأَسْبَلَ ودَنْقَعَ الرجل إذا افتقر ".

و ابن القطاع ؛إذ قال [٢]:"ويجيء مصدر (فَنْعَل) على (فُنْعُلَةٍ) نحو سَنْبَلَ الزرع سُنْبُلَة."

والعكبري ،قال[٣] :"وأمَّا النون فِي سُنْبُل، فقال ابن دُرَيْد هي زائدة ،وهو من السَّبَل والإسبال ،وهو من الاستطالة ،فكأن السُّنْبُلَة لسبوغِها وانتشار أعْلاها مسبلةٌ كالإزار."

والرضي أيضا ، قال [٤]:" ومنها فَنْعَل نحو سَنْبَلَ الزرع إذا ظهر سنبله.

وقال ابن مالك[٥]:" ويقال أيضاً: " سَنْبَلَ الزرع سنبلةً بمعنى: أَسْبَلَ إسبالاً، إذا أخرج سُنْبُلَة، فَسُنْبُلة: فُنْعُلَة."

وقال أيضا[٦]:" فمن ذلك نون "حَنْظَلَ" و" سَنْبَلَ " و"عَنْبَسَ" حكم بزيادتها لسقوطها في قولهم "حَظَلَتِ الإبل" إذا آذاها أكل الحنظل، و"أَسْبَل الزرع" إذا صار ذا سُنْبُل."

---

[١] –الاستدراك ص ٤٠.

[٢] –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨١.

[٣] –اللباب ٢٦١/٢.

[٤] –شرح الشافية ٦٩/١.

[٥] –إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٠٢.

[٦] –شرح الكافية الشافية ٢٠٤٢/٤.

وتبعهم ابن الناظم ، قال [1]:"متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة؛ أعني: (الألف، والياء، والواو، والهمزة، والنون، والميم، والتاء، والسين، والهاء، واللام) خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل، إلا أن تقوم على الزيادة حجة بينة...كسقوط نون (حَنْظَل، و سَنْبَلَ ، ورَعْشَن) في قولهم: (حَظَلَتِ الإبل) إذا آذاها أكل الحنظل، و (أَسْبَلَ الزرع) بمعنى (سَنْبَلَ)، و (ارْتَعَشَ فهو مُرْتَعِشٌ ورَعْشَنٌ).

ومن النافين له ابن عصفور ،فذهب إلى أن هذا البناء غير مستقر في كلامهم ، وحمل الأمثلة المذكورة على وزن "فَعْلَلَ" كدَحْرَجَ ،وأنها من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ أي من اختلاف الأصول .

قال [2]:"وأما ما حكاه بعض اللغويين من قولهم: سَنْبَلَ الزرع وأَسْبَلَ ... فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات "فَنْعَلَ "بل تكون النون أصلية، وهي على وزن "فَعْلَل"، ويكون سَنْبَلَ من أَسْبَلَ كسبط من سِبَطْر."

وإلى وزن "فَعْلَل " كان ابن خروف يميل [3] .

ومقتضى ما في الصحاح والقاموس [4] أن نون سَنْبَلَ أصلية، فوزنها عندهما: فَعْلَلَ. فمن نظر إِلَى أنّ النُّون الثَّانية الساكنة لَا يحكم بزيادتها إِلَّا بثبت قال: إِن نون سَنْبَلَ أصلية، وَمن نظر إِلَى الاشتقاق وَأن السبل والسنبل بِمعنى واحد حكم على نون (سَنْبَلَ) بِالزِّيَادَة.

والصحيح أن من ذهب إلى أن النون فيه أصلية، وأن وزنه (فَعْلَل) نحو دَحْرَجَ فقد أبطل قضية الاشتقاق ؛ إذ الظاهر أن مادة سَنْبَلَ وأَسْبَلَ واحدة ،وليس هذا من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ؛لأن الراء ليست من حروف الزيادة ،بخلاف النون ،فإنا وجدنا

---

[1] –شرح ابن الناظم ص ٥٩١.

[2] –الممتع ١/١٧١.

[3] –التذييل والتكميل ١٨/٣٦٣.

[4] –ينظر :الصحاح ٥/١٧٢٤،والقاموس المحيط ص ١٠٦٢.

التصريف قد أسقط حرفا من الحروف التي من شأنها أن تزاد فينبغي ادعاء الزيادة في ذلك الحرف. [1]

٥/هَيْهاتَ و هَيْهانَ

(هَيْهَاتَ): كلمةٌ مَعْناها البُعْدُ ، فهي بمعنى بعد أو تباعد أو بمعنى المصدر ،والحجازيون يفتحون تاء هَيْهاتَ ،وأسد وتميم يكسرونها ،وبعضهم يضمها [2]،ومنه قَوْلُه تعالى: ﴿هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾[3] ، هذا إذا أدخلَ اللَّام بَعْده، كما قالَهُ سِيْبَوَيْه، وإذا لم تدخل فهي كلمةُ تَبْعِيدٍ، يقال: هَيْهاتَ ما قُلْتَ.[4]

قال ابن جني: كان أَبو عليّ يقول في هَيْهاتَ أنا أُفتي مرّةً بكونها اسما سُمِّي به الفِعْل كصَهْ ومَهْ، وأُفتي مَرَّةً بكونها ظرفا على قدرِ ما يحضرني في الحال، وقال مَرّة أخرى إنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أَن تكون مع ذلك اسما سُمي به الفِعْلُ كعِنْدَكَ ودونَكَ.

وقد اتَّفَقَ أَهْلُ اللغةِ [5]أَنَّ التاءَ مِن هَيْهات ليسَتْ بأَصْلِية أَصْلُها هاء، كما ذَكَرَه الجوْهرِيُّ وابنُ الأثِيرِ؛ وقالَ ابنُ جنّي[6]: أَصْلُ هَيْهات عنْدَنا رباعيَّة مكَرَّرَةٌ فاؤُها ولامُها الأولى هاء وعَيْنُها ولامُها الثانِيَة ياء، فهي لذلِكَ من بابِ صِيصِيَةٍ.

وقد ذكر عن الصغانى [7] فيها ستة وثلاثون وجهاً، وذكر الزبيدي[8] أن فيها إحدى وخمسين لُغةً.

---

[1] –التذييل ٣٦٣/١٨.

[2] ينظر :التذييل والتكميل ٣٠٠/١٤،والمقاصد الشافية ٥٠٢/٥.

[3] –المؤمنون :٣٦.

[4] –المحكم والمحيط الأعظم ٣٤٣/٣،و تاج العروس ٥٦١/٣٦.

[5] – لسان العرب ٤٧٤٢/٦.

[6] –الخصائص ٢٩٧/٢.

[7] –البرود الضافية ص ١١٠٣.

[8] –تاج العروس ٥٥٨/٣٦.

فمن العرب [1]من يحذف التاء من " هَيْهَاتَ "، فيقول "هَيْهَا"؛ لأنّ التاء زائدةٌ لتأنيثِ اللفظة كـ"ظُلْمَة" و"غُرْفَة"، وليست لتأنيث المعنى، كـ"قائمة"، و"قاعدة"، فلذلك حذفها، وجعل تسميةَ الفعل بدونها، لأنه أخف، والتذكير هو الأصل.

ومنهم من يُسكن التاء، ويقول: "هَيْهاتْ"، وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو، ووجه ذلك اعتقادُ الوقف؛ لأنّه في الوقف يجوز الجمعُ بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة، والأمثلُ أن يكون ذلك فيما فيه ضمير، نحو قوله:﴿هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾ إذ كان فيه ضميرُ الإخراج لتقدم ذكره، وإذا كان فيه ضمير، استقل به، فساغ الوقفُ عليه، والوجهُ أن يكون ذلك على لغةِ من كسر التاء، واعتقد فيه الجمعيةَ، ولذلك وقفوا عليها بالتاء، إذ لو كان مفردًا، لكانت هاء كهاء "عَلْقاةٍ"، و"سُماناةٍ"، وللزم إبدالُها في الوقف هاء، فكنت تقول: هيهاهْ، فبَقاء التاء في الوقف عليها دليل على ما قلناه. وقد قيل: إن الوقف عليها بالتاء إجراء لحال الوقف مُجْرَى الوصل، كقول من سُلم عليه: "وعليك السلامُ والرحمتْ"، ونحو قوله[2] :

بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

والأوّل أشبهُ، إذ الثاني بابُه الضرورة والشعر.

ومنهم من يجعلها نونًا، فيقول: " هَيْهَانَ "،[3] ونسب صاحب تاج العروس إلى ابن الأنْبارِي أنه قال[4]: "ومن العرب من يقول: هَيْهانَ وأَيْهانَ.

---

[1] –شرح المفصل ٦٧/٤.

[2] –من الرجز لسؤر الذئب، ونسب إلى أبي النجم في المقاصد الشافية ٧٠٢/٣، والتيهاء: الصحراء يضل سالكها، وجوزها أي وسطها، وإنما شبه الصحراء بظهر الترس لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر، وورد بلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/١ وشرح المفصل ٦٨/٤،وشرح الشافية ١٩٨/٤،والتذييل والتكميل ٣١٥/١١.

[3] –شرح المفصل ٦٨/٤،وهمع الهوامع ٨٤/٣،والبرود الضافية ص١١٠٣.

[4] –تاج العروس ٥٥٧/٣٦.

وبعد الرجوع لقوله وجدته نصّ على (أَيْهانَ) دون (هَيْهانَ) ،قال[1]:" "ومن العرب من يقول: أَيْهانَ ،ومنهم من يقول أيها بلا نون."

وفي توجيه (هَيْهَانَ) بالنون ثلاثة أوجه:

الأول : وهو الأقيس في ذلك أنهم لما اعتزموا التذكير بحذف التاء منها، بالغوا في ذلك بأن زادوا الألف والنونَ اللتين تكونان للتذكير في الصفات، نحو : "عَطْشان"، و"سَكْران"، وحذفت الألفُ الأصلية لسكونها وسكونِ الألف الزائدة بعدها، كما حذفت مع ألف الجمع في "هيهاتِ" على لغة من كسر، فيكون "هيهان" مذكرًا، و" هَيْهاتَ " مؤنثًا. [2]

الثاني: أن (هَيْهانَ)تثنية هيها ، وحذفت ألفها في التثنية كما حذفت ألف "ذا" ،وكان ينبغي أن يكون " هَيْهَين" بالياء ؛لأن الياء فيها نظير الكسرة في " هَيْهَاتَ " إلا أنهم أبدلوا من الياء ألفا هروبا من اجتماع الأمثال .[3]

الثالث: أن يكون " هَيْهَان " "فَعْلانَ" ثلاثيًّا، فيكون من معنى " هَيْهَاتَ " لا من لفظه، كـ"سَبِطٍ"، و"سِبَطْرٍ"، ولا يقال: النون بدل من التاء؛ لأنه لا يوجد موضع أُبدلت النون من التاء ، فيكون هذا مثله.[4]

ولا شك أن المبني لا يجمع، وكذا لا يثنى ؛ لذا فإن " هَيْهَانَ " ليست بمثني؛ بل يعتقد أن ذلك وغيره من الأوجه المذكورة فيها إنما هو من بلاغتهم واتساعهم في اللفظ الواحد كما تلاعبوا في لفظ «أُفّ» ولفظ «ايْمُن» في القسم ،وأنها على كل حال اسم فعل في الخبر بمعنى: بَعُد[5].

---

[1] –إيضاح الوقف والابتداء ٣٠١/١.

[2] –شرح المفصل ٦٨/٤

[3] –التذييل والتكميل ٣٠٣/١٤.

[4] –شرح المفصل ٦٨/٤.

[5] – التذييل والتكميل ٣٠٣/١٤،وتمهيد القواعد ٣٨٧١/٨.

٦/ االلَّذْوَى واللَّذَّة

االلَّذْوَى واللَّذَّة واللَّذاذةُ كُلُّهُ: الأَكل وَالشُّرْبُ بنَعْمة وكِفاية ، يُقَالُ لذَّ الشيء لذَاذًا ولَذَاذَاةً فهو لذيذٌ ولذٌّ[١] ،قال الشاعر[٢]:

ولَذٍّ كَطَعْمِ الصَّرْخَدِيّ، تركتُه بأَرْضِ العِدى، مِنْ خَشْيَةِ الحَدَثانِ

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنها ذَكَرَتْ الدُّنْيَا فَقَالَتْ: قَدْ مَضَتْ لَذْواها وبَقِيَتْ بَلْواها[٣] أَي لَذَّتُها .

و(لَذْوَى) على وزن (فَعْلَى) مِنَ اللَّذَّةِ، فَقُلِبَتْ إِحدى الذَّالَيْنِ يَاءً كالتَّقَضِّي والتَّظَنِّي؛ قَالَ ابْنُ الأَعرابي: [٤] ، كأَنها أَرادت بِذَهَابِ لَذْواها حياةَ النبي، صلى الله عليه وَسَلَّمَ، وبالبَلْوَى مَا امْتُحِن بِهِ أُمته مِنَ الخِلاف والقِتال عَلَى الدُّنْيَا وَمَا حَدَثَ بَعْدَهُ مِنَ الْمِحَنِ.

قال الزَمخشري[٥]:" كأَنَّها في الأَصلِ لَذى على «فَعْلى» مِنَ اللَّذَّة فقُلِبَ أَحَدُ حرفي التَّضعيفِ حرفَ لين كأَمَلَّ وأَمْلَى وتمطَّطَ وتمطَّى."

وذهب ابن سِيدَهْ[٦] إلى أَن اللَّذْوَى، وإِن كان معناه : اللَّذة واللَّذاذة، فليس من مادَة لفظه وإِنما هو من باب سِبَطْرٍ ولأْآلٍ وما أَشبهه .

---

[١] –غريب الحديث للخطابي ٥٨٧/٢.

[٢] –من الطويل ،نسب إلى الراعي ،وليس في ديوانه ،والصرخد: موضع ينسب إليه الشراب، أراد أنه لما دخل ديار أعدائه لم ينم حذارا لهم،ينظر: الصحاح ٥٧٠/٢،وكتاب الأفعال ٤٤٣/٢،ولسان العرب (لذذ)٤٠٢٤/٥.

[٣] –الغريبين في القرآن والحديث١٦٨٦/٥.

[٤]–الفائق في غريب الحديث ص١٩٩

[٥] – الطراز الأول ٤٣٠/٦.

[٦] –لسان العرب ٤٠٢٥/٥(لذذ).

قال[1] :" اللَّهُمَّ إلا أَن يَكُونَ اعْتَقَدَ الْبَدَلَ لِلتَّضْعِيفِ كَبَابِ تَقَضَّيْت وتَظَنَّيْت، فَاعْتَقَدَ فِي لَذِذتُ لَذِيتُ كَمَا تَقُولُ فِي حَسِسْتُ حَسِيتُ فيُبنى مِنْهُ مِثَالُ فَعْلى اسْمًا فَتَنْقَلِبُ يَاؤُهُ وَاوًا انْقِلَابَهَا فِي تَقْوى ورَعْوى، فَالْمَادَّةُ إذاً واحدة.

والصحيح أن(اللذْوَى) مِنَ اللَّذَّةِ، ثم قُلِبَتْ إحدى الذَّالَيْنِ يَاءً ،وليست من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ ،بدلالة الاشتقاق ،فإذا ظفر به رجح على غيره ، وعلى من اطلع على الاشتقاق ألا يحكم إلا بمقتضاه.

٧/ دِلَاصٌ ودُلَامِصٌ

دُلَامِصٌ: (بِضَمِّ الدَّالِّ وَكَسْرِ الْمِيمِ) مِنْ صِفَاتِ الدِّرْعِ [2]،وَأَصْلُهَا دِلَاصٌ (بِدَالٍ مَكْسُورَةٍ) يقال درع دِلَاص ؛ أي: ملساء متينة، والدُلَامِص: درع براق، يقال: درعٌ دِلَاصٌ ، وأدرعٌ دِلَاصٌ ، الواحد والجمع على لفظ واحد.

ويقال :ذَهَبٌ دُلَامِصٌ: لَمّاعٌ، وأَنْشَد ابنُ بَرّيّ لِأَبِي دُوَادٍ[3]:

ككِنَانَةِ العُذْرِيّ زَيَّ نَهَا منَ الذَّهَبِ الدُّلَامِصْ

و الميم إذا وقعت حشوًا أو آخرًا فلا يحكم عليها بالزيادة[4] إلا بدليل من الاشتقاق، لقلة ما جاء من ذلك فيما عُرفت زيادته ، وقد دل الاشتقاق على زيادة الميم فى (دُلَامِصٍ) ،فهي من الدِلَاصِ والدليصِ ،ووزنها (فُعَامِلُ)[5] ، قال الأَعشى يصِفُ جاريَة[6] :

---

[1] –المحكم والمحيط الأعظم ١١٥/١٠.

[2] –ينظر:الصحاح ١٠٤٠/٣،ولسان العرب ١٤٠٩/٢(دلص).

[3] –من مجزوء الكامل ، ينظر: رسالة الملائكة ص٢٣٩، ولسان العرب ١٤١٦/٢،وتاج العروس ٥٨٨/١٧.

[4] – ينظر: شرح الملوكي ص١٦٠،وإيجاز التعريف بضروري التصريف ص١٠٠،و الدر المصون ٦٩٢/٨.

[5] –التخمير ١٧٧/٣.

[6] –من الطويل ،ديوانه ص ١٩٩ وسر الصناعة ٤٢٩/١،والتذييل والتكميل ٦٣/١٩، والخميصة :كساء أسود مخطط له علمان، والنضير: الذهب والفضة ،وجريباله: لونه.

إِذَا جُرِّدَتْ يَوْماً حَسِبْتَ خَمِيصَةً عَلَيْهَا وجِرْيَالَ النَّضير الدُّلَامِصَا

والميم زائدة ،وهو مذهب الخليل[١] وسيبويه ،قال سيبويه[٢]: "ويكون على (فُعَامِل)، وهو قليل، قالوا: (الدُّلَامِصُ) " ، وقال أيضًا[٣]: "لا تزاد الميم إلا بثبت لقلتها ... وأما ما هى ثبت فيه ف (دُلَامِص)؛ لأنه من التدليص".

وقال المبرد[٤]:" وَكَذَلِكَ دُلامِصٌ الْمِيم زَائِدَة لأَنَّهم يَقُولُون: دَليصٌ و دِلَاصٌ فتقديرها (فُعَامِل)".

ورجح الثمانيني[٥] زيادتها فقال: وقالوا للدِّرْع البرّاقةِ: "دُمالِصٌ" وزنه: "فُماعِلٌ"، وقالوا: "دُمَلِصٌ" وزنه: "فُمَعِلٌ"، وقالوا: "دُلامِصٌ" وزنه "فُعامِلٌ"، وقالوا: "دُلَمِصٌ" وزنه: "فُعَمِلٌ" أُخِذا من الدَّليص والدِّلاصِ وهو البَرَّاقُ ."

وحجتهم في ذلك الاشتقاق ،فقد قالوا فيه: (درعٌ دَلِيصٌ)، و (دِلَاصٌ)؛ فسقوط الميم في الاشتقاق دليل على زيادتها في (دُلَامِصٍ) ،كما أنهم وجدوا الميم قد زيدت غير أول في نحو: (زُرْقُمٌ) ، و (سُتْهُمٌ) ؛ فحملوا عليها أيضًا زيادة الميم في (دُلَامِصٍ)[٦] .

و أجاز الأخفش[٧] و المازنيّ[٨] أن تكون الميم أصلًا، ويكون " دِلَاصٌ " من معنَى " دُلَامِص "، كـ"سَبِطٍ"، و"سِبَطْرٍ" ووزنه عندهما "فُعَالِل"؛ أي: إن الميم أصلية في بنائها، وأنَّ (دُلَامِصاً) أصل مستقلّ ليس من (دِلَاصٍ) ومعناهما واحد، وذلك لقلّة

---

[١] – ينظر : الأصول ٢٠٨/٣،و المنصف ١٥١/١، وسر الصناعة ٤٢٨/١.

[٢] –الكتاب ٢٧٤/٤.

[٣] –الكتاب ٣٢٥/٤.

[٤] –المقتضب ٥٩/١.

[٥] –شرح التصريف ص٢٤٤.

[٦] –الخصائص٥١/٢.

[٧] –ينظر: اللباب ٢٥٣/٢،وشرح الملوكي ص١٦١، والمبدع في التصريف ص ١٢٧،والتذييل والتكميل ٦٣/١٩.

[٨] –ينظر:الخصائص ٥١/٢ ، والتذييل والتكميل ٦٣/١٩.

زيادة الميم غير أوّل، قال المازنى[1]: "ولو قال قائل: إن (دُلاَمِصا) من الأربعة، معناه: (دَلِيص)، وليس بمشتق من الثلاثة، قال قولاً قويًّا".

وقد ذكره الجوهريُّ[2] فِي تركيب (د ل ص) .

ومما احتج به المازني أنها رباعية قريبة من لفظ (دِلَاصٍ) في المعنى؛ فقد اختلفا في التركيب، وهما عنده من باب (سَبِطٍ)، و (سِبَطْرٍ) ، و (دَمِثٍ)، و (دِمَثْرٍ) ؛ لأنه رأى قلة مجيء الميم حشوًا زائدة؛ لأنها إنما تزاد كثيرًا إذا وقعت غير أول، وهي طرف ، ووجد في كلامهم ألفاظًا ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذي كَمَّل أربعة، حمل (دُلاَمِصا) عليه، هربًا من القضاء بزيادة الميم غير أول".

وزكَّى ابن جني رأي الخليل وسيبويه لمجيء دَلِيصٍ بمعناها عن العرب، فهو أقيس وأجرى على الأصول ؛ وذلك لأن ما ذهب المازني وإن كان محتملاً، إلا أنه احتمال مرجوح؛ لقلته، ولكثرة الاشتقاق فيه وتشعبه .

قال ابن جني[3]:" وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم في دُلاَمِصٍ أن تكون الميم في هذا كله زائدة وتكون على مذهب أبي عثمان أصلا وتكونُ الكلم التي اعتقبت هذه الحروفُ عليها أصلين لا أصلا واحدا . نعم وإذا جاز للخليل أن يدّعى زيادة الميم حشوا – وهو موضع عزيز عليها – فزيادتها آخرًا أقرب مأخذا لأنها لمّا تأخَّرت شابهت بتطّرفها أوّل الكلمة الذي هو مَعَانٌ لها ومِظَنَّة منها ، فقياس قوله في دُلاَمِص : إنه فُعَامل أن يقول في دُمَالصٍ : فُماعِل وكذلك في فُمَارصٍ وأن يقول في بُلْعُومٍ وحُلقُومٍ : إنه فُعْلُوم لأن زيادة الميم آخِراً أكثر منها أوّلا ألا ترى إلى تلّقيهم كل واحد من دِلْقِمٍ ودِرْدِمٍ ودِقْعِم وفُسْحُم وزُرْقُم وسُتْهُم ونحو ذلك بزيادة الميم

---

[1] –المنصف ١٥٢/١.

[2] –الصحاح ١٠٤٠/٣.

[3] –الخصائص ٥١/٢.

في آخره ، ولم نر أبا عثمان خالف في هذا خلافَه في دُلاَمِصٍ ، وينبغي أن يكون ذلك لأن آخر الكلمة مشابه لأوّلها فكانت زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشوا . والصواب أن دُلاَمِصًا ليست مع دِلَاص ، كسَبِط مع سِبَطْر، و أن ما ذهب إليه الأخفش والمازني ليس بجيد ؛ لأن الذي قاد إلى ادعاء أن سبطًا و سِبَطْرًا أصلان مختلفان – أن الرّاء لا تحفظ زائدة في موضع، وأما الميم فقد جاءت (زائدة) طرفا غير أوّل ، وحشوا في تمسكن وأخواته[1]، فكان قول الخليل أولى من قولهما ، كما أنه مأخوذ من الدِّلاصِ ، ويقال دَلْمَص بغيرِ ألف ودَمْلص بِتقديم الميم على الألف وحذفها والتقديم والتأخير دليل على زيادَتِها لأن الأصل لا يتلاعب بِه.[2]

[1] –التذييل والتكميل ٦٣/١٩،وتمهيد القواعد ٤٩٤٦/١٠.

[2] –ينظر:التذييل ٦٣/١٩.

٨/ هِنْدِيّ وهِنْدِكيٌّ

يقال: رجل هِنْدِيّ و هِنْدِكيٌّ في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند ، والجمع هَنادِكُ؛ قَال كثيّر[١]:

مُقْرَبَةٌ دُهْمٌ وكُمْتٌ، كَأَنَّهَا طَماطِمُ، يوفُونَ الوِفارَ، هَنادِكُ

وَقَالَ الأحوص[٢]:

فالهِنْدِكيُّ عَدا عَجْلانَ فِي هَدَمِ

وَقَالَ أبو طالب بن عبد المطلب[٣]:

بَني أمَةٍ مَجْنونةٍ هِنْدِكيَّةٍ بَني جُمَحٍ عَبِيد قَيْسِ بْنِ عَاقِل

فذهب الجوهري إلى أن الكاف زائدة ، قال[٤]:" الكاف زائدة ،نسبوا إلى الهند على غير قياس ."

وروى السيوطي عن الأزهري قوله [٥]:"سيوف هندكية، أي هندية والكاف زائدة، قال ياقوت: ولم أسمع بزيادة الكاف إلا في هذا الحرف."

وقال الزبيدي [٦]:"وقالَ الأَزْهَرِيُّ: سُيُوفٌ هِنْدِكِيَّةٌ، أَي: هِنْدِيَّةٌ، والكافُ زائِدَةٌ، يقالُ: سَيفٌ هِنْدِكِيٌّ، ورَجُلٌ هِنْدِكِيٌّ"

---

[١] –من الطويل ،ديوان كثير عزة ص ٣٤٧،والمقربة :التي قربت للركوب ،والطماطم :جمع طمطم ،وهو من في لسانه عجمة، ينظر:الممتع ٢٠٢/١،و لسان العرب(هندك) ٤٧١٠/٦،وتاج العروس ٥٠٨/١٠.

[٢] – عجز بيت من البسيط ، ينظر: شعر الأحوص ص٢٠٤،ولسان العرب ٤٧١٠/٦،وتاج العروس ٤١٠/٢٧.

[٣] –من الطويل ، ينظر: لسان العرب ٤٧١٠/٦، وتاج العروس٤١٠/٢٧.

[٤] –الصحاح ١٦١٦/٤،وينظر:لسان العرب ٤٧١٠/٦.

[٥] –ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢١٩/٢.

[٦] –تاج العروس٤١٠/٢٧.

وذهب بعض الصرفيين إلى أن الكاف هنا ليست زائدة ؛لأنه لم تثبت زيادتها في موضع من المواضع فيحمل هذا عليه وإنما هو من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ، فهو مما تقارب فيه اللفظ والأصل.

وقد أورد ابن عصفور أن قولهم: هِنْد كيّ في معنى هِنْدِيّ يدل على أن الكاف من حروف الزيادة؛ لأنها صارت من نفس بناء الكلمة ،قال[1]:" فإنَّ الكاف قد تُزاد على أنها من نفس الكلمة، فيقال: هِندِيّ وهِندِكيّ، في معنى واحد. وهو المنسوب إلى الهند.

ثم أجاب عن ذلك بقوله:" فالجواب أن هِندِيًّا وهِندِكيًّا من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ –أعني ممّا تقارب فيه اللفظُ، والأصلُ مختلفٌ– لأنه لم يثبت زيادة الكاف في موضعٍ غيرِ هذا، فيُحملَ هذا عليه."

وهو ما ذهب إليه ابن عقيل ،حيث قال [2]:" وقولهم في النسب :هِنْدِكي، ليست الكاف فيه زائدة، بل هو من باب: سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ، لأن الكاف لم تثبت زيادتها في موضع، فيحمل هذا عليه؛ والمراد بهذا الزائد، ما جعل في الكلمة كالجزء، فلا تجعل كاف ذلك من هذا.

وقد خُرِج [3] " هِنْدِكيٌّ " على أن من تكلم بهذا من العرب إن كان تكلم به فإنما سرى إليه من لغة الحبش لقرب العرب من الحبش ،ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض، والحبشة إذا نسبت ألحقت آخر ما تنسب إليه كافاً مكسورة مشوبة بعدها ياء يقولون في النسب إلى قِنْدِيّ قِنْدِكِيٌّ وَإِلَى شَوَاءٍ: شَوَكِيٌّ وَإِلَى الْفَرَسِ: الْفَرَسْكِيُّ وَرُبَّمَا أَبْدَلَتْ تَاءً مَكْسُورَةً قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى جَبْرَى: جَبَرْتِيٌّ .

---

[1] –الممتع ٢٠٢/١.

[2] –المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢/٤.

[3] –البحر المحيط ٥٥٩/٤.

قال أبو حيان[1]:" ويحتمل أن من قال في النسبة إلى الهند " هِنْدِكيّ " أن يكون من العرب الذين جاؤوا الحبشة ؛فإن في لسان الحبشة أن تلحق دلالة على النسبة إلى شيء كاف في أخر الاسم ،فيقولون في النسب إلى الهند :هِنْدِكيّ ."

ورجح ناظر الجيش [2] القول بزيادة الكاف في " هِنْدِكيّ " ،وذهب إلى أن القول بأصالتها فيه بعد ، فلا يلزم أن تعد من جملة حروف الزيادة؛ لأن مقتضى الامتزاج أن يختل معنى الكلمة، وتفوت دلالتها على معناها، عند سقوط ذلك الحرف الممتزج الزائد، فلا شك أن: هندكيّا إذا سقطت الكاف منه لا تفوت دلالته على معناها، فلا يتأتى إدراج الكاف في جملة هذه الحروف ،ولا يلزم من عدم اندراجها في حروف الزيادة هذه ألا تكون هي زائدة في نفسها على ماهية الكلمة؛ بمعنى أنها لا فائدة لها، وأن وجودها في الكلمة وعدمها سواء.

وما ذهب إليه ناظر الجيش وجيه ويمكن ترجيحه ، فالكاف في (هِنْدِكيّ) زائدة ،وزيادتها هنا ليست زيادة صرفية، بل زيادة لغوية لا تظهر في الميزان كما ذكر كراع النمل[3] أن الزوائد أنواع منها ما هو من حروف الزيادة العشرة المعروفة، ومنها ما هو من أخوات الزوائد ،وهي الدال والطاء والزاي والجيم ،ومنها زوائد من غير الزوائد العشرة وأخواتها ،وهي بقية حروف الهجاء.

٩/عَرَجَ وعَرْجَنَ

العُرْجُونُ: العِذْق عامَّةً، قيل: هُوَ العْذِقُ إِذا يَبِس واعْوَجَّ ، وَقيل: هُوَ أَصْل العِذَقِ وَقَالَ ثَعْلَب: هُوَ عود الكِباسَةِ[4]، وَفِي التَّنْزِيل ﴿ حَتَّى عادَ كالعُرْجُونِ القديمِ ﴾[5] ،أَي عَاد القمَرُ من المَحَاقِ كالعُرْجُونِ الْقَدِيم فِي رِقَّتِه واعْوِجاجه.

---

[1] –التذييل والتكميل ٣٩٢/١٨.

[2] –تمهيد القواعد ٤٩١٧/١٠.

[3] –ينظر:المنتخب من غريب كلام العرب ٧٠٠/٢،وما بعدها،والزوائد المتحجرة ص٢٠.

[4] –ينظر: المخصص ٢١٣/٣، ولسان العرب (عرجن)٢٨٧١/٤،وتاج العروس ٣٩٥/٣٥.

[5] –يس:٣٩.

وقد اختُلف الصرفيون في مادة (عُرْجُونٍ) ، فمنهم من ذهب إلى أنها من (ع ر ج)

فوزن " عُرْجُونٍ " فُعْلُونٌ"، قاله الزجاج[١]، وقال الكرماني[٢] :"ليس له في الكلام نظير".

وذكر له أبو حيان نظيرا ،قال[٣] :" وعلى فُعْلُونٍ نحو :عُرْبُونٌ وعُرْجُونٌ وبُزْيُونٌ للسندس ،وهو جنس من الثياب ، وخُذْعُونة للقطعة من القرعة أو القثاءة."

فـ " العُرْجُونُ " على هذا مأخوذ من الثلاثي؛ لأن النون زائدة، قال السمين الحلبي[٤] :"العُرْجُونُ: فُعْلُونٌ من الانعراج لا الانعطاف ،وأصله من العروج والعرج.".

ومنهم من ذهب إلى أنها من (ع ر ج ن) ، وجعلها مادّة قائمة بذاتها ،وإن كانت فروعها قليلة جدًّا ،ومنهم ابن جني حيث ذهب إلى أن النون في " عُرْجُونٍ " أصلية ، ووزنه على ذلك "فُعْلُول"، فهو عنده مأخوذ من الفعل "عَرْجَنَ" الرباعي ،يقال :عرجنه : أي ضربه بالعُرْجُون ، فعلى ذلك يكون ابن جني جعلهما أصلين "عَرَجَ وعَرْجَنَ" وأدخلهما تحت باب اقتراب الأصلين ثلاثياً أحدهما ورباعياً صاحبه كسِبَطْرٍ من سَبِط و دِمَثْرٍ من دَمِث.

وحجته في ذلك قول رؤبة[٥]:

فِي خِدْرِ مَيَّاس الدُمَى مُعَرْجَنِ

---

[١] –البحر المحيط ٤٧/٩

[٢] –غرائب التفسير ٩٦١/٢.

[٣] –التذييل والتكميل ٢٠٣/١٨.

[٤] –عمدة الحفاظ ٤٨/٣.

[٥] –من الرجز ، الخدر: الستر. والمياس: المتبختر. والدمى: جمع الدمية: الصنم، وقيل: الصورة المنقشة من العاج، أو الرخام، و (معرجن) أي: مصور فيه صورة النخل من قولهم عرجن ،الثوب: صور فيه صور العراجين ينظر: ديوان رؤبة ص١٦١،والخصائص ٣٥٩/١.

فلو كان أصل العُرْجُونِ من العرج، ولم تكن النون من أصله، لقال: مُعَرّجِ ، ولولا بيت رؤبة هذا لكان القياس على أَن تكون نون عُرْجون زائدة كزيادتها في زَيتون.

قال ابن جني[١] :" قوله " المُعَرْجَنِ " يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلا ، وإن كان من معنى الانعراج ،فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون نون " عُرْجُونٍ " زائدة كزيادتها في "زَيْتُونٍ" ،غير أن بيت رؤبة الذي يقول فيه " المُعَرْجَنِ " منع هذا، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي؛ كسِبَطْرٍ من سَبِط و دِمَثْرٍ من دمث؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال "فَعْلَنَ" وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلْجَنٍ[٢]، وخَلْبَنٍ[٣]."

وقد ذكره الليث[٤] في باب الرباعي فقال: العُرْجُونُ أصل العذق، وهو أصفر عريض يشبه به الهلال إذا انمحق. قال: والعرجنة تصوير عراجين النخل.[٥]

واحتج ابن جني أيضا بأن وزن "فَعْلَنَ" غير موجود في الأفعال ، وإنما يكون في الأسماء نحو عَلْجَنَ، وخَلْبَنَ، ومنه قول ابن العجاج[٦]:

وخَلَّطَتْ كُلّ دلاثٍ عَلْجَنِ تَخليطَ خَرقَاء اليَدَيْنِ خَلْبَنِ

وقد حكم اللغويون على نون خَلْبَن بأنها زَائِدَةٌ للإِلْحَاقِ وليست بأَصْلِيَّة.[٧]

---

[١] –الخصائص ٣٥٩/١.

[٢] – ناقة عَلْجَنٌ صُلْبَةٌ كِنَازُ اللحم،ينظر:لسان العرب (ع ل ج) ٣٠٦٧/٤.

[٣] – الخُلُب : الطينُ والحَمْأَة وامرأَةٌ خَلْباءُ وخَلْبَنٌ خَرْقاءُ وفي الصحاح الخَلْبَنُ الحَمْقاءُ،ينظر:لسان العرب (خ ل ب)١٢٢١/٢.

[٤] – ينظر:تهذيب اللغة٢٠٥/٣ .

[٥] –التفسير البسيط ٤٨٦/١٨.

[٦] –من الرجز،لرؤبة، يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح ،ينظر: ديوانه ص١٦١،الخصائص ٦٩/٣،والمنصف ١٦٨/١،وشرح الشافية ١٣٣/٢،

[٧] – ينظر:المنصف ١٦٨/١،وشرح التصريف ص٢٤٧،الصحاح ٣٣٠/١،ولسان العرب ١٢٢١/٢.

والذي أميل إليه أن النون زائدة ، وأن وزن " عُرْجُونٍ ": فُعْلُون، فيقال «عرجنه» إذا أصابه بعُرْجُون ، كما يقال : «فرجن الدّابّة» حسّها بالفرجون أي: المحسّة[1]، ويقال: عرجنته بالعصا: ضربته بها[2]، واشتقاقه من مادّة العرج بمناسبة الاعوجاج ، والزيادة تدلّ على الامتداد والدّقة بوجود حرف المدّ واللين ،وهو اسم ثلاثيّ مزيد ، فالتعويل على الاشتقاق والاحتكام إليه أولى من تكلف دفعه ورده ،ويقوي هذا أن النون من حروف الزيادة.

وقد أجاز أبو العلاء المعري أن يجيء الفعل على (فَعْلَنْ) ،مع أنه لم يرد به سماع قال [3]: " ولا أمنع أن يجيء الفعلُ على فعلن ،وان كان المتقدمون لم يذكروه ؛ لأن الاسم إذا جاء على ذلك وجب أن يجيء عليه الفعل إذ كان الاسم أصلا والفعل متفرع منه ،وقد قالوا ناقة رعشن ،وهو من الارتعاش، وامرأة خلبن، وهي من الخلابة " .

وقال أيضا[4] : " وسموا كل أبيض (يقَقاً) ، و (يقِقاً) ،فإذا صح ذلك لم يتعذر أن يقولوا في الفعل يَقَّ الشيء يَقِقُّ ،و هو غير معروف " .

وقال ابن منظور[5] قوله: "ليس في الأفعال (فَعْلَنَ)، وإنما هو في الأسماء، نحو عَلْجَنٌ، وخَلْبَنٌ، ولكن مجيء الاسم على وزن (فَعْلَن) يوجب أن يجيء الفعل على وزنه أيضاً، لأن الاسم هو الأصل، والفعل تفرع منه، مثل: عَرْجَنَه بالعصا، ضربه بالعُرْجُون ".

---

[1] –تمهيد القواعد ٣٧٤٤/٨.

[2] –كتاب الأفعال ٣١٨/١.

[3] –رسالة الملائكة ص٢٦٣.

[4] –شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢١١/٢

[5] –لسان العرب (عرجن)٢٨٧٤/٤.

ومن قواعدهم "أنه إذا صَحّ الاسم فالفعل بالكفّ" ، أي أن القياس ضامن بَلِمّ الشمل، وبالتوسعة إلى باقي التصاريف اللغوية، عند عَوَز الحاجة إليها.

١٠/ ذُرْنُوح و ذُرُّوح

"الذُرْنُوحٌ "دويبَّة صغيرة، أعظم من الذباب[١]، والنُّون فيها زائدةٌ[٢]؛ قال سيبويه[٣]:" والذُرْنُوحُ من ذراح وهو " فُعْنُول " ،فالنون فيها زائدة ،إنما قضى بزيادتها الاشتقاق مع أنها ثالثة غير ساكنة والقياس فيها أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكانت الكلمة على خمسة أحرف كانت النون زائدة."

وقال الزبيدي[٤] :" وفُعْنُول ،قالوا ذُرْنُوح ".

وفي تاج العروس[٥]:" الذُرنُوحُ بالنون مع ضم أوله ،وحكى جماعة فيه الفتح ،فوزنه "فُعْنُولٌ" ؛لأن نونه زائدة، فلا يرد ضابط " فُعْلُولٍ " ،وحكى أبو حاتم جمعه على "ذَرَانِح" ،وأنشد[٦]:

وَلما رَأَتْ أَن الحُتوفَ اجْتَنَبْنَنِى سَقَتْني على لُوحٍ دِمَاءَ الذَّرانحِ

وقال أبو حيان[٧]:"وعلى (فُعْنُولٍ)نحو ذُرْنُوحٌ لواحد الذراريح ،وهو نوع للقملة وهُرْنُوع بالراء والغين المعجمة ،وبالزاي والعين أيضا غير معجمة هُرْنُوع وغُرْنُوق للشاب النعام وللطائر أيضا وخُرْنُوب وزُرْنُوق."

---

[١] – ينظر :لسان العرب ١٤٩٤/٣(ذ ر ح).

[٢] –ينظر :شرح الشافية ٣٧٨/٢،والمزهر ١٩/٢.

[٣] –الكتاب ٣٢٧/٤.

[٤] – الاستدراك ص٢٢،وينظر :أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٣.

[٥] –تاج العروس (ذ ر ح) ٣٧٥/٦.

[٦] –من الطويل لم أقف على قائله، ينظر :تاج العروس (ذ ر ح) ٣٧٥/٦.

[٧] –التذييل والتكميل ١٩٣/١٨.

وذهب ابن عصفور إلى أن النون فيه أصلية ،و نفى وجود وزن "فُعْنُول" في أبنية كلام العرب ،قال[1]:" فأمَّا ذُرنُوح فـ"فُعْلُول"، وليست النون زائدة، فيكونُ في معنى "ذُرُّوح" ومخالفًا له في الأصول، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد، وهو "فُعْنُولٌ".

فـ" ذُرنُوحٌ" عنده في معنى ذُرُّوح ،وليس من لفظه كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،فجعل الألفاظ متقاربة، وأصولها مختلفة؛ وذلك لإنكاره وزن "فُعْنُول".

وقد رد أبو حيان كلام ابن عصفور فقال:" وقد ثبت هذا البناء بهذه الألفاظ التي حكيناها ،وقد خالف من زعم أنه "فُعْلُول" في الأبنية ،وزعم في فصل زيادة النون أن النون زائدة لقولهم في معناه ذُرُّوح فيكون وزنه فُعْنُول ، فناقض كلامه في حصر الأبنية كلامه هذا ،وقد ثبتت نظائر في "فُعْنُولٍ" كما ذكرنا ،فصح عده في الأبنية التي زيدت قبل لامه زيادتان مجتمعتان."

وقد ناقض ابن عصفور نفسه في موضع آخر تعرض فيه لكلمة ذُرنُوحٍ عند حديثه في باب النون ،فذكر أن النون فيها زائدة ،قال[2] :"وزيدت ثالثة ساكنة في نحو فِرْنَاسٌ وذُرنُوحٌ ،أما ذُرنُوحٌ فإنهم يقولون في معناه :ذُرُّوحٌ ،فيحذفون النون".

ففي قوله هذا إقرار بزيادتها.

والراجح أن النون في "ذُرْنُوح" زائدة ، ووزنها "فُعْنُولٌ" ؛لوضوح الاشتقاق كما ذكر ابن عصفور نفسه ،فقد قيل فيه : ذَرَحْرَحَ، وذِرْيحٌ، ذُرنُوحٌ،وذُرُّوحٌ ، وذِرَاحٌ،وأيضا لكثرة النظير كخُرْنُوب وزُرْنُوق وغُرْنُوق ،ومما يستأنس به أيضا أن النون من حروف الزيادة.

١١/دِئْدَاء ودَيْدَاء

[1] –الممتع ١١٨/١.

[2] –الممتع ٢٧٠/١.

دَأْدَأَ الهِلالُ إذا أَسْرَعَ السَّيْرَ ، وذلك أَن يكون في آخر مَنْزِل من منازِل القمر، فيكون في هُبُوطٍ، فَيُدَأْدِئُ فيها دِئْداءً ،و الدِّيداء: ضرب من العَدْوِ السَّرِيع، يقال: دَأْدأَتِ الدابةُ عَدَتْ عَدْواً شديدا[1]، وقد دَأْدَأَ دَأْدَأَةً ودِيْدَاءَ، ، قال الشاعر[2] :

واعْـرَوْرت العُلُـطَ العُرْضِـيَّ تَرْكُضُـهُ أُمُّ الفَـوَارِسِ بالدِّئْـدَاءِ والرَّبَعَـهْ

وقال أبو عمرو: الدَيْدَاءُ والدَّأْدَاءُ من الشهر آخره[3]، قال الشاعر[4]:

تَدَارَكَه فِي مُنْصِل الأَلِّ، بَعْدَ ما مَضَى، غَيْرَ دَأْدَاءٍ، وَقَدْ كادَ يَعْطَب

و (فِعِلْلٌ)مضعف الأول والثاني غير مصدر من الأوزان المهملة ، واستثنى منه الدَيْدَاء ، وفيه لغة أخرى وهي: الدِّاداء، وقيده بكونه غير مصدر ؛ لأن فِعْلَالًا مضعف الأول والثاني يوجد في المصادر نحو: الزّلزال.[5]

قال سيبويه[6]:" ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر نحو :الزِّلْزَال والقِلْقَال".

و استدرك بعض العلماء على سيبويه ما فاته في هذا البناء ، ومنهم أبو بكر الزبيدي ،فقال[7]:"قد جاء اسما غير مصدر قالوا :الدِئْدَاء والدَّأْدَاء لآخر الشهر، ولا

---

[1] –ينظر:جمهرة اللغة ١٢٣٤/٣،ولسان العرب ١٣١١/٢(دأدأ).

[2] – من البسيط نسب إلى أبي داود الرؤاسي ،يضرب مثلا فِي شدَّة الْأَمر. يَقُول: ركبت هَذِه الْمَرْأَة الَّتِي لَهَا بنُون فوارس بَعِيرًا من عرض الْإِبِل لَا من خِيَارهَا ،ينظر:الصحاح ٤٨/١،كتاب الأفعال ٣٢٦/١،,والمخصص ١٩١/٢.

[3] –الصحاح ٤٨/١.

[4] – من الطويل ، للأعشى ،والمُنْصِل: اسم فاعل من أنصل الرمح، إذا: نزع سنانه، أو أنصل الحربة، إذا نزع نصلها؛ والإلّ: جمع إلَّة، وهي:الحربة؛ و (مُنْصِل الإلّ) يطلق اسماً لشهر (رجب) لأنهم كانوا يتشددون في حرمته ،ينظر:ديوانه ص٣٢، وليس في كلام العرب ص١٨٠،وكتاب الأفعال ١٣٥/٣.

[5] – ينظر: المساعدعلى تسهيل الفوائد ٣٩/٤ ،وتمهيد القواعد ٤٩١١/١٠.

[6] –الكتاب ٢٩٥/٤.

[7] –الاستدراك ص٣٢.

سبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبة عن واو أو ياء فيكون كعِلْبَاءَ ؛لأنك تقول:دَأْدَاءُ ،فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان (فِعْلَالًا) من غير المضاعف.".

وقد حمل ابن عصفور " دِئْدَاءَ " على (فِعْلَاء) كعِلْبَاء ؛فالهمزة عنده زائدة، ففرق بين دِئْدَاء ودَيْدَاء ،وجعلهما كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،أي أنهما أصلان مختلفان ،وليست كـ"دَيْدَاء" المفتوح الفاء ،فالهمزة فيه أصل.

قال [1] :"فأمَّا الدِّئْدَاء فـ"فِعْلاء" كعِلْباء فيكون في معنى الدَّيداء ومخالفًا له في الأصول؛ لأنَّ الدَّيداء: "فَعْلال"، فيكون نحو سَبِطٍ وسِبَطرٍ، وهذا أولى من إثبات "فِعْلال" مضعَّفًا غير مصدر؛ لأنه لم يستقرَّ من كلامهم."

فالدِّيدَاء عنده في معنى الدِئْدَاء ،وليس من لفظه كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ.

وقد أثبته ابن مالك ،فقال [2]:" وفعلال مضعف الاول، والثاني غير المصدر الا الديداء".

ورد أبو حيان قول ابن عصفور ، فقال :" وعلى (فِعْفَالٍ) نحو :زِلْزَالٍ وقِلْقَالٍ و دِئْدَاء لأخر الشهر ،ولا سبيل أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبة عن ياء أو واو ،فتكون كعلباء ؛لأنه كان يجيء (فِعْفَالٌ) من غير المضاعف ،وهذا لا يجوز البتة."، وهو الصحيح ؛فليس هناك دليل على التفريق بين الكلمتين .

[1] –الممتع ١٥١/١.

[2] –تسهيل الفوائد ص٢٩٤.

١٢/ خَنْضَرِفٌ و خَضْرَفٌ

يقال :امْرَأَة خَنْضَرِف ،أي كبيرةُ الثَّدْيَينِ[١]، ومنه قول الشاعر[٢]:

خَنْضَرِفٌ مِثْلُ حُمَاءِ الْقُنَّهْ لَيْسَتْ مِنَ البِيضِ ولَا في الْجَنَّهْ

وقد اختلف الصرفيون في وزن " خَنْضَرِفٍ "وهل النون زائدة أو أصلية على مذهبين:

الأول : مذهب الزبيدي أنها على وزن "فَنْعَلِل" بزيادة النون ،قال الزبيدي[٣]:" وقد جاء " فَنْعَلِل " ،قالوا :عجوز خَنْضَرِفٌ ،وقد خَضْرَف جلدها إذا استرخى عن أبي زيد،وقال يعقوب :هي الكبيرة الثديين."

ورجحه ابن مالك، وحكم على النون بالزيادة؛ لسقوطها في الخضرفة [٤].

وبالرجوع إلى المعجمات اللغوية نجد أغلبهم ذكروها في مادة " خَضْرَف" مما يؤكد أن النون زائدة .

قال الزبيدي في تاج العروس :"وهذا قد سبَق له في «خَضْرَفَ» بعينِه، والنون زائدة، وإيراده ثانيا يوهم أَصالة النون، وهذا تكرار."

فالبناء ثابت لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد.

المذهب الثاني : مذهب ابن عصفور أنها على وزن "فَعْلَلِلٍ" أي أنها خماسية مجردة مثل جَحْمَرِش ؛وذلك لأنّ القول بزيادة النّون يؤدّي إلى بناء (فَنْعَلِلٍ) وهو غير موجودٍ؛ كما ذكر؛ فيحملان على باب: سَبِطٍ وسِبَطْرٍ.

---

[١] – ينظر :المخصص ١١٥/٥.

[٢] –من الرجز لم أقف على قائله ، ينظر، المخصص ١١٥/٥،ولسان العرب (غ ض رف) ٣٢٦٥/٥.

[٣] –الاستدراك ص ٣٤.

[٤] – شرح الكافية الشافية٣٤٣/٢، وإيجاز التعريف ص ١٠٤.

وهو بهذا يذهب إلى أنّ (خَضْرَف) و (خَنْضَرِف) أصلان مختلفان، قال ابن عصفور[١]: "وكذلك خَنْضَرِفٌ هو مثل جَحْمَرِشٍ وليس "فَنْعلِلًا" لأنَّ ذلك بناء غير موجود، فيكون من معنى "خَضْرَف"، وليس موافقًا له في الأصول."

وقد اعترض له أبو حيان ، ورأى أنّهما من أصلٍ واحدٍ؛ وهو الرّباعيّ (خ ض ر ف) ،وذكر أن من عادة ابن عصفور أن يستخرج وجها من التأويل وإن كان بعيدا لكل بناء ليس له نظير أو لم يذكره سيبويه.

قال أبو حيان ٢:" قال بعض أصحابنا :" خَنْضَرِفٌ هو مثل جَحْمَرِش وليس فَنْعَلِلا ؛لأن ذلك بناء غير موجود فيكون من معنى خَضْرَفَ ،وليس موافقا له في الأصول ،وهذه عادة هذا الرجل في نفي الأبنية بأنه لا نظير لها وإن كان الاشتقاق واضحا ،حكى ابن سيدة :خَضْرَفَ جلد العجوز :استرخى."

وما ذهب إليه ابن عصفور هنا يخالف الأصل الذي أقره عند قوله[٣]:" باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ قليل جدا لا ينبغي أن يرتكب إلا إذا دعت ضرورة"، وهنا قد ثبتت زيادة الحرف بالاشتقاق ولم توجد ضرورة ."

١٣/ شَنَهْبَرةٌ و شَهْبَرةٌ

الشَّهْبَرةُ والشَّنَهْبَرَةُ: العجوز الكبيرة [٤]،يقال: امرأةٌ شَهْبَرةٌ و شَنَهْبَرةٌ :مسنة وفيها بقية قوة، قال شظاظٌ لصُ بني تميم[٥]:

رُبَّ عَجُوزٍ مِنْ أُنَاسٍ شَهْبَرَهْ
عَلَّمْتُهَا الْإِنْقَاضَ بَعْدَ الْقَرْقَرَهْ

---

[١] –الممتع ١٤٦/١.

[٢] –التذييل والتكميل ٢٨٣/١٨.

[٣] –الممتع ٢٤٦/١.

[٤] –شمس العلوم٣٥٦٨/٦،ولسان العرب(شهبر)٢٣٤٦/٤.

[٥] – من الرجز ،ينظر: جمهرة اللغة ١١٢١/٢،ومقاييس اللغة ٤٧١/٥،وشمس العلوم ٣٥٦٨/٦.

وقال المتوكل الليثي[1]:

لَا تَنْكِحَنَّ الدَّهْر إن كُنتَ نَاكِحًا شَنَهْبَرة لَمْ يَبْقَ إلا هَرِيرُهَا

وقد نص الصرفيون[2] على أن النون في " شَنَهْبَرَةٍ " زائدة ، ووزنها " فَنَعْلَلَة"؛ وذلك لدلالة الاشتقاق؛ ولأنّ النّون من حروف الزّيادة.

قال أبو علي القالي[3]:" الشَهْبَرَةُ :الكبيرة ...وتزاد النون فيها ،فيقال : شَنَهْبَرَةٌ."

وقال الزبيدي[4]:" وفَنَعْلَلٌ ،قالوا :عجوز شَهْبَرَةٌ و شَنَهْبَرَةٌ للكبيرة."

وذهب ابن عصفورٍ إلى أن (شَهْبَرَةٍ) و شَنَهْبَرَةٌ أصلان من باب: سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وحمل شَنَهْبَرَةٌ على سَفَرْجَلَة ،فهي خماسية عنده ؛ لأنّه لا يجوز – عنده – أن يكون (شَنَهْبَرَةٌ) رباعيّاً على وزن (فَنَعْلَلَةٍ) ؛ لأنّ ذلك بناءٌ غير موجودٍ؛ فيكون موافقاً لمعنى (شَهْبَرَةٍ) وليس منه.

قال [5]: "وكذلك عجوزٌ شَنَهْبَرَةٌ هو كسَفَرجَلة ،وليس بـ"فَنَعْلَلَة" لأنَّ ذلك بناء غير موجود، فيكون أيضًا من معنى شَهْبَرَة، ولا تكون الأصول متَّفقة، بل هما في ذلك كسَبِطٍ وسِبَطرٍ."

والراجح أن نون "شَنَهْبَرَةٍ" زائدة ؛ لدلالة الاشتقاق ،وأن وزنها "فَنَعْلَلَة" ،فهو بناء ثابت استدركه الزبيدي على سيبويه، وأيده من أتى بعده .

---

[1] – من الطويل ،ينظر:البارع في اللغة ص ١٩٧.

[2] –ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣١٢،والتذييل والتكميل ٢٨٣/١٨،وارتشاف الضرب ١٢٥/١

[3] –البارع في اللغة ص ١٩٧.

[4] –الاستدراك ص٣٤.

[5] –الممتع ١٤٧/١.

١٤/ لُؤْلُؤٍ و لَآلٌ

اللُّؤْلُؤُ: الدُّرُّ سُمِّي بِه لِضَوْئِه ولَمعَانِه ، ولا نظير له إلّا بُؤْبُؤٌ وجُؤْجُؤٌ وسُؤْسُؤٌ ودُؤْدُؤٌ وضُؤْضُؤٌ وواحِدهُ :(لُؤْلُؤَةٌ) ، والجمع اللَّآلِئُ .[١]

ويقال لبائِعهُ[٢] لَئَّالٌ و لَئَّاءٌ وَلأْلاءٌ.

أما الأول (لَآلٌ)على مثال لَعَّال ،فقد حكاه الجوهريّ عن الفراء، قال [٣]:"قال الفراء: سمعتُ العربَ تقول لصاحب اللؤْلُؤِ: لأّلٌ مثل لعَّال، والقياس لآءٌ مثل لعاع."

وقال عليّ ابنُ حمزة[٤]:" وقد خالف الفرَّاءُ [٥]في هذا الكلام العرب والقياس، لأَن المسموع لَئَّالٌ ولكِنِ القِيَاسُ لُؤْلُئِيٌّ، لأَنه لا يُبْنَى من الرُّباعيّ "فَعَّالٌ."

وقد جعلهما أَبو عليّ الفارسي من الألفاظ التي تقاربت في اللفظ والمعني، أي أنّ "لَآلًا " منسوبٌ إلى معنى "اللُّؤْلُؤ"، وليس من لفظه، كما أن "سِبَطْرًا" معناه "السِّبِط"، وليس منه ، قال:[٦]"فكما أن لآلًا في بائع اللؤلؤ ليس من لفظ لُؤْلُؤٍ كذلك الحوّاء ليس من الحيّة"

وقال أيضا [٧]:" هو من باب سِبَطْرٍ، وحِرْفَتُه اللِّئالَةُ بالكسر، كالنِّجارة والتِّجارة."

و أيده الثمانيني فقال[٨]:" وقد قالوا "لُؤْلُؤٌ" و" لَآلٌ "، ولَآلٌ "فَعّالٌ"، وفَعّالٌ إنّما يبنى من الثّلاثة لا من الأربعة، ولُؤْلُؤٌ: رُباعِي، فليس "لآلٌ" مشتقًّا من "لُؤْلُؤٍ" وإن كان فيه بعض حروفه.

---

[١] –ينظر :تاج العروس ٤١١/١

[٢] –التذييل ٢٠٨/١٧.

[٣] –الصحاح ٧٠/١.

[٤] –لسان العرب ٣٩٧٥/٥.

[٥] –ينظر :الطراز ص ٢٧٣.

[٦] –المسائل المشكلة ص٢٣٢ .

[٧] –لسان العرب ٣١١٣/٤ ،وتاج العروس٤١٢/١.

[٨] –شرح التصريف ص ٢٥٤.

وما ذكره الفارسي احتمالٌ مرجوحٌ؛ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعُّبِه ، فلُؤْلُؤ و لَأآلٌ ليسا من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،وإنما هما من أصل واحد وهو "اللُؤْلُؤِ "، وحين بنوه على وزن "فَعّال" لإرادة النسب قالوا " لَأآلٌ"،ثم اضطروا إلى حذف الهمزة ،فتصرفوا فيه ، كما ذكر الليثُ ،قال [1]: "اللُّؤْلُؤُ معروفٌ، وصاحبه :لَئَّالٌ، حذفوا الهمزة الأَخيرة حتى استقام لهم فَعَّالٌ، وأَنشد[2]:

دُرَّةٌ مِنْ عَقَائِلِ البَحْرِ بِكْرٌ لَمْ تَخُنْهَا مَثَاقِبُ اللَّئَّالِ

ولو لا اعتلال الهمزةِ ما حَسُنَ حذفها، أَلَا تَرَى أَنهم لا يقولون لبيَّاع السِّمْسِم سَمَّاسٌ وحذوهما في القياس واحد."

وعلق ابن يعيش قائلا[3] :" ومعنى هذا الكلام أنّه إذا وُجد لفظٌ ثلاثيٌّ بمعنى لفظ رباعيّ، وليس بين لفظيهما إلّا زيادةُ حرف، فليس أحدُهما من الآخر يقينًا، نحو: "سَبِط" و"سِبَطْرٍ"، و"دَمِثٍ" و"دِمَثر ،ألا ترى أنّ الراء ليست من حروف الزيادة، فجاز أن تكون فيما أَبهَمَ أمرُه كذلك؟ هذا وإن كان محتمَلًا، إلَّا أنّه احتمالٌ مرجوحٌ؛ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعُّبِه."

وأما الثاني " لَئَّاءٌ على مِثال لَعَّاعٍ " فقد نقله أَبو عبيدة عن الفراء ،قال : قال الفَرّاء: سمعتُ العربَ تقول لصاحب اللُؤْلُؤ لَئَّاءٌ على مِثال لَعَّاعٍ، وكره قول الناس لَئَّال على مثال لَعَّال.

وأما الثالث "لأُلَاءٌ" كَسلسال فغريبٌ، قلَّ من ذكره من أَرباب التصانيف، وأَنكره الأَكثر.[4]

---

[1] –ينظر :تاج العروس ٤١٢/١.

[2] –من الخفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات ،ديوانه ص١١٢.

[3] –شرح المفصل ١٥٣/٩،و وشرح الملوكي ص ١٦٢

[4] –تاج العروس ٢٤٠/١.

١٥/ضَغْبةٌ وضَغَابِيسُ

الضَغَابِيسُ :هي صِغَار القثاء، الْوَاحِد: ضُغْبُوسٌ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِي: هُوَ نبت ينْبت فِي أصُول الثمام يشبه الهليون يسلق بالخل وَالزَّيْت ويؤكل[١]، وَبِهِ يَشَبَّه الرَّجُلُ الضَّعِيفُ، يُقَالُ: رَجُلٌ ضُغْبُوسٌ؛ قَالَ جرير يهجو عُمَرَ بْنَ لجَإٍ التَّيْمي[٢]:

قَدْ جَرَّبَتْ عَرَكِي فِي كلِّ مُعْتَرَكٍ غُلْبُ الرِّجالِ، فَمَا بالُ الضَّغابِيسِ؟

وَقيل لعجوز: مَا طَعَامك فَقَالَت: الْحَار والقار وَمَا حشت بِهِ النَّار وَإِن ذكرت الضَغَابِيس فَإِنّي ضَغِبَة ، أَي مشتهية لَهَا.

وقد ذكر الزمخشري[٣] أن ضَغِبَة لَيْسَت بمشتقة مِنْ الضغابيس؛ لِأَن السِّين فِيهَا غير مزيدة ، وَإِنَّمَا هي مِنْهَا كسَبِطٍ من سِبَطْرٍ و دَمِثٍ من دِمَثْرٍ ، وَلَا فصل بَين حرف لَا يُزَاد أصلا وَبَين حرف وَقع فِي مَوضِع غير الزِّيَادَة وَإِن عُدَّ فِي جملَة الزَّوَائِد.

والذي يظهر أن سِينه زائدة للإِلْحَاقِ بعُصْفُور[٤]، بدَلِيلِ الاشتقاق ،فقد قالوا : ضَغَبْتُ؛ إذا اشْتَهَيْتَ الضَّغابِيسَ، وأَرْضٌ مَضْغَبَةٌ: كَثِيرَتُه ،فالاشتقاق مقدم ،والتعويل عليه والاحتكام إليه أولى من تكلف دفعه ورده ،وقلة باب سَبِط و سِبَطْر ،ولا يخفى ان السين من حروف الزيادة ،وإن كانت زيادتها هنا غير مطردة .

قال ابن مالك[٥]: "ولمدع أن يدعي زيادتها في " ضُغْبُوس "– وهو الصغير من القثاء – ويستدل بقول العرب: "ضَغَبت المرأة "إذا اشتهت الضغابيس ، فأسقطوا السين في الاشتقاق."

---

[١] –لسان العرب ٢٥٩٠/٤.

[٢] –من البسيط ، في ديوانه ١٢٩/١،وينظر :الصحاح٩٤٣/٣،وشمس العلوم ٣٩٧٨/٦،ولسان العرب ٢٩١١/٤.

[٣] –ينظر: الفائق في غريب الحديث ٣٤١/٢.

[٤] –التذييل والتكميل١٣٥/١٩.

[٥] –إيجاز التعريف ص ٩٨، وينظر:تمهيد القواعد٤٩٥٤/١٠.

وقال الزبيدي[1]:" وسينه للإلحاق بعُصْفُور، بدليل قولهم: ضَغَبْتُ إذا اشْتَهَيْت الضَّغابِيسَ، وعليه فموضعه الباء الموحّدة."

١٦/رَبَلَ ورَأْبَلَ

الرِّئْبالُ :من أَسماء الأَسد والذئب ، يهمز ولا يهمز ، وأَمّا تربَّل لحمه في نحو قول الشاعر[2]:

تَرَبّلْ لَا مُسْتَوحِشًا لِصَحَابَةٍ وَلَا طَائِشًا أَخْذًا وَإِنْ كَانَ أَعْسَرَا

مع قولهم رِئْبَال ، فذهب بعضهم إلى أنه من باب سِبَطْرٍ ،فهو في معنى رِأْبَلَ ،وليس من لفظه ،ولا يجب أَن يُحمل قولهم يَتَرأْبلون على باب تَمَسْكَن وتَمَدْرَعَ وخرجوا يَتَمغْفَرُون لقلة ذلك.[3]

وفي كتاب الأفعال[4] :"قال أبو عثمان: قال أبو بكر: إنمّا سمّى الأسد رِئْبَالًا، لتربل لحمه وغلظه ،الباء فيه زائدة."

وفي غريب الخطابي[5]: "قال ابن دريد: اشتقاق الرِّئْبَالِ في اسم الأسد، من تَرَبَّل لَحْمِه وغلَظِه، والهمزة فيه زَائِدَةٌ."

و الأرجح أن رِئْبَالًا همزته زائدة ،وأصله :الريبال بغير همزة ،ويحتمل أن تكون الهمزة فيه بدلا ،فالبدل من المزيد مزيد [6]، قال ابن عصفور[7]: "وقالوا: رِئْبَال، وأصله رِيبال، فأُبدلت الياء همزة."

---

[1] –تاج العروس١٦/١٨٩.

[2] –من الطويل،لم أقف على قائله ،ينظر :كتاب الأفعال ٣/٨٠.

[3] –ينظر: المحكم والمحيط الأعظم١٠/٣٦٠،و لسان العرب٣/، ١٥٣٢،وتاج العروس٢٩/٢٧.

[4] –كتاب الأفعال ٣/٨٠.

[5] –غريب الحديث ١/٧٢٧.

[6] –التذييل والتكميل ٩/٥٢.

[7] –الممتع ١/٣٤٧.

١٧/ زَفَنَ وزَيزَفُونٌ

الزَّفْنُ: الرَّقْصُ، وَقَوْسٌ زَيزَفُون: مُصَوِّتة عِنْدَ التَّحْرِيكِ؛ قَال أمية بْنُ أَبي عَائِذٍ الهذلي [١]:

مَطاريحَ بالوَعْثِ مَرَّ الحُشُورِ هاجَرْنَ رَمَّاحةً زَيزَفونا

ويقال: ناقَةٌ زَيْزَفُونٌ، كحَيْزَبُونٍ: سَرِيعةٌ خَفِيفَةٌ.

وظاهره أنه "فَيفَعُولٌ" من الزَّفْن[٢]، وعلى ذلك حمله أبو سعيد السّيرافيّ، قال[٣]:" زيزفون (فَيْفَعُولٌ)،من الزفن، والزَيْزَفُونُ: السريعة ،فجعل أصوله ثلاثة "ز ف ن"."

و تردد ابن جني في أصولها ، فذهب تارة إلى أنها رباعية ،وأن وزنه "فَيعَلول" على وزن خَيسفُوج ،فتكون أصوله رباعية (ز ز ف ن)، ، قال[٤]:" وكذلك إن اتفق الأوّل والثاني واختلف الثالث والرابع فالمِثلان أصلان والكلمة أيضا رباعيّة ، وذلك نحو دَيْدَبون وَزَيْزَفُون : هما رباعيَّان كباب دَدَن وكوكب في الثلاثة ، ومثالهما (فَيْعَلُول) كخَيسفُوج وعَيْضَمُوز ."

وقال في موضع أخر [٥]:" هِيَ فِي ظَاهِرِ الأَمر (فَيْفَعُولٌ)مِنَ الزَّفْن لأَنه ضَرْبٌ مِنَ الْحَرَكَةِ مَعَ صَوْتٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَن يَكُونَ زَيزَفونٌ رُبَاعِيًّا قَرِيبًا مِنْ لَفْظِ الزَّفْن."

واختار ابن عصفور القول الأول أن وزنه (فَيْعَلُولٌ)، وجعله قريبًا من لفظ الزَّفْن، وليست أصوله كأصوله، فيكون كسَبِطٍ وسِبَطرٍ، قال[٦]:" وهذا أولى؛ لأنَّه قد ثَبَتَ

---

[١] –من المتقارب يصف الإبل في سيرها، ينظر:شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ص٥١٩،والمحكم والمحيط الأعظم ١٠٤/٣،ولسان العرب ١٨٤٣/٣،وتاج العروس ١٩/١١.

[٢] –الممتع ١٣٨/١، والتذييل والتكميل ٢٥٨/١٨.

[٣] –شرح كتاب سيبويه ٣٨٦/٥.

[٤] –الخصائص ٥٨/٢.

[٥] –الخصائص٢١٦/٣.

[٦] –الممتع ١٣٨/١.، وينظر: التذييل والتكميل ٢٥٨/١٨.

من كلامهم "فَيعَلول"، ولم يثبت فيه "فَيفَعول"، ويكون من باب "دَدَن"، وإن كان قليلًا."

والذي أميل إليه أن أصوله ثلاثة ،وهي (ز ف ن) ؛لوضوح الاشتقاق فيه ،فـ زَيْزَفُونٌ من الزفن ،والزفن ضرب من الحركة، وأَصل الزَّفْن اللعِب والدَّفْع ،وأن وزنه (فَيْفَعُول)،وهو من الأوزان المستدركة على سيبويه ،وقد أثبته ابن القطاع ،ومثّل له بـ(دَيْدَبُون)[1]،وقال الصاغاني[2] :"من الأوزان التي أغفلها سيبويه زَيْزَفُونٌ، فَيْفَعولٌ: وهو السريع.".

[1] –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١/٢٠٠.

[2] –التكملة والذيل والصلة ٦/٢٤٤.

المبحث الثاني

ما يمكن القول فيه بالأصالة والزيادة

١/ المضاعف نحو صَلْ وصَلْصَل وعَجْ وعَجْعَج وزَلِزَ وزَلْزَل

وقد اختلف الصرفيون فيه على مذهبين :

الأول :مذهب البصريين[١] أن صَلَّ وعَجَّ وزَلِزَ ونحوها أصول ثلاثية، وصَلْصَل وعَجْعَج وزَلْزَل ونحوها أصول رباعية ،أي أن هذه الحروف كلها أصول ؛إذ لا تعتقد الزيادة إلا بدليل ،ولا دليل على زيادة أحد المثلين ،وذلك إما أن تجعل كل واحد من المثلين زائدا ،فيؤدي إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ،أو تجعل واحدا من المثلين السابق أحدهما أول الكلمة زائدا ،فإن كان الأول كان وزن الكلمة (عَفْعَلًا) ،وهو بناء مفقود ،وتكون من باب سلس ،وإن كان الثاني كان وزن الكلمة (فَعْفَلًا) ،وهو بناء مفقود أيضا ،وكان من باب مرمريت ،وهو قليل أو تجعل أحد المثلين الذي هو ثاني الكلمة زائدا ،فيكون وزن الكلمة (فَلْعَلًا) ،وهو بناء مفقود ،وتكون الكلمة من باب ددن أو رابع الكلمة فيكون وزنها (فَعْلَعًا) ،وذلك بناء مفقود.[٢]

وحجة البصريين أن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ،فحكم بأصالتهما معا .[٣]

قال سيبويه[٤]:" ولا نعلم في الكلام على مثال فعلال إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الأخران منه بمنزلة الأولين وليس حروفه زوائد."

---

[١] –ينظر: المنصف ١٩٩/٢، والخصائص ٥٢/٢،وسر الصناعة ١٨٠/١ ودقائق التصريف ص ١٨٣،والمقتصد في شرح التكملة ٨٢٣/٢، والإنصاف ٧٨٨/٢،وشرح المفصل ٤٩/٦، وشرح الشافية ٦٢/١،وارتشاف الضرب ٤٤/١،والمساعد ٢٢/٤.

[٢] –التذييل والتكميل ١٤٣/١٩.

[٣] –شرح الأشموني ٥٩/٤.

[٤] –الكتاب ٢٩٤/٤

وقال المبرد[١]:" وليست الثَّرَةُ[٢] عند النحويين البصريين من لفظ الثَّرْثَارةِ ،ولكنها في معناها".

وقال ابن يعيش [٣]:" وليس الثرثارُ من لفظِ الثرّةِ، إنّما هو من معناه، وان وافَقَه في بعضِ حروفه، إنّما هو كسَبطٍ وسِبَطْرٍ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ، فـ "ثَرَّةٌ"، من باب "حَبّ"، و"دَرّ"، و"ثَرْثارَة": من بابِ "زَلْزَل"، و"قَلْقَل""

وقال ابن سيدة[٤] : " وَقَالَ محمد بن يزِيد: وَكَذَلِكَ الثرثار من قَوْلهم :عينٌ ثَرَةٌ، أَي غزيرة ذهب إِلَى أَنه من بَاب سِبَطْر ولَأْآلِ ."

وإلى مذهب البصريين أشار ابن مالك [٥]بقوله:

وَاحْكُمْ بِتَأَصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفِ فِي كَلَمْلِمِ

وذهب الكوفيون[٦] إلى أنه ثلاثي الأصول ، وأن الأصل في زَلْزَلَ :زَلّلَ، وفي صَرْصَر :صَرّر بتضعيف العين ،فاستثقل لتوالي الأمثال الثلاثة ،فأبدل الحرف الأوسط حرفا من جنس الحرف الأول في الكلمة .

ومذهبهم هذا مقصور على ما كان ثالثه صالحا للسقوط مع سلامة المعنى [٧]، وأما ما لم يكن الحرف الثالث فيه صالحا للسقوط كالخِلْخَال والسَمْسِم فلا يرتكبون فيه ذلك .[٨]

---

[١] –الكامل في اللغة والأدب ٩/١،والغريبين في القرآن والحديث ص ٢٧٨.

[٢] – الثَّرَة، بالفتح: كثرة اللبن ، يقال :ناقةٌ ثَرَّةٌ غزيرة اللبن،ينظر :لسان العرب ٤٧٧/١.

[٣] –شرح المفصل٧/٣.

[٤] –المخصص ٢١٥/١.

[٥] –ألفية ابن مالك ص ٧٤،والمقاصد الشافية٣٣١/٨.

[٦] –ينظر :الأضداد ص ٢٣٦،والاقتضاب ٢٥٤/٢،وشرح الكافية الشافية ٢٠٣٥/٤،وشرح الأشموني ٥٩/٤.

[٧] –ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٣٥/٤.

[٨] –ينظر :شرح الشافية ٦٢/١.

قال الفراء[1]:" والعرب تردد اللام بعد التضعيف ،فيقال :كَرْكَرت الرجل يريدون كَرَرَته وكَبْكَبْتُه يريدون كَبَبْتُه ،وسمعت بعض العرب يقول أتيت فلانا فبَشْبَشَ لي من البشاشة ،وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد."

وقال ابن هشام الخضراوي[2]:" الكوفيون يجعلون حَثْحَثَ وزَلْزَلَ ورَقْرَقَ وكَفْكَفَ وما أشبه هذا ثلاثيا أصله فعّل نحو حَثَّث ،فاستثقل التضعيف ،فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل ،وبعضهم يقول :أبدلوا من إحدى العينين حرفا من لفظ الفاء ،وقد قال بهذا جماعة من أهل اللغة من البصريين كأبي عبيد وابن قتيبة ."

وذهب أبو إسحاق الفارابي إلى أن الإبدال للتفريق بين صيغتي فَعّل وفَعْلَل.

قال[3]:" وهذه الأمثلةُ الَّتي أُبدلتْ حرفًا من حرفٍ إنما كانت بثلاثِ لاماتٍ كان أصلُ سَلْسلَ :سلَّلَ في التقدير، فأُبدلتْ من إحدى اللامات سينًا فَرْقًا بين فَعْلَلَ وفَعَّلَ."

ورجح ابن الناظم [4]مذهبهم فيما دل الاشتقاق فيه على الزيادة كلَمْلِم أمر لَمْلَمَ ،فإنه مأخوذ من لَمْلَمْتُ، وأصله :لَمَمْتُ بزيادة مثل العين ثم أبدل من ثاني الأمثال مثل الفاء كراهية تواليها ،فصار لَمْلَمَ ،وهذا أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا في المعنى للثلاثي المضاعف .

واختار ابن جني مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين في أن يكون الرباعي المضاعف مشتقا من الثلاثي المضعف ،وعقد بابا في المثلين كيف حالهما في الأصلية والزيادة وإذا كان أحدهما زائدا فإيهما هو، قال [5]:"فأما إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرب منها أن يكون هناك تكرير على تساوي حال الحرفين، فإذا كانا كذلك كانت الكلمة كلها أصولًا، وذلك نحو: قَلْقَلَ

---

[1] –معاني القرآن ١١٤/٣.

[2] – ينظر أبنية الأسماء والمصادر والأفعال ص١١،و التذييل والتكميل ١٤٤/١٩.

[3] –ديوان الأدب ١١٥/٣.

[4] –شرح ابن الناظم ص٨٢٨.

[5] – ينظر:الخصائص ٥٩/٢،والمنصف ٢٠٠/٢.

وصَعْصَعَ، وقَرْقَرَ فالكلمة إذًا لذلك رباعية، وكذلك إن اتفق الأوّل والثالث واختلف الثاني والرابع, فالمثلان أيضًا أصلان، وذلك نحو: فَرْفَخَ[١] وقَرْقَلَ[٢] وزَهْزَقَ[٣] وجَرْجَمَ[٤]، وكذلك إن اتفق الثاني والرابع واختلف الأول والثالث نحو كَرْبَرَ[٥]، وقِسْطَاس وهِزْنَبْزَان[٦]، وشَعْلَعَ[٧]، فالمثلان أيضًا أصلان، وكل ذلك أصل رباعي."

كما أشار ابن جني إلى فساد مذهب الكوفيين بقوله[٨]:" وسألت أبا علي عن فساده فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها. قال: وإنما حَثْحَثَ أصل رباعي، وحثث أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أن حَثْحَثَ من مضاعف الأربعة، وحثث من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما، اشتبه على بعض الناس أمرهما."

وقد رد د.عبد الرازق الصاعدي هذا التعليل بقوله[٩]:" والرد على أبي الفتح في هذا التعليل يسير ،وهو أنه يغتفر مع التضعيف ما لا يغتفر مع غيره ،ألا ترى أن حروف الزيادة محصورة في عشرة ،ولكن غيرها من الحروف تزاد جميعا في حال

---

[١] – الفَرْفَخُ: البقلة الحمقاء،ينظر :الصحاح ٤٢٨/١.

[٢] – القَرْقَل ضرْب من الثياب وقيل هو ثوب بغير كُمَّين،ينظر :لسان العرب٣٦٠٣/٥.

[٣] – زَهْزَقَ فلان في الضحك أكثر منه ،ينظر لسان العرب٤٦٦٣/٦.

[٤] – جَرْجَمَ الطعامَ أَكله على البَدَل من جَرجَبَ وجَرْجَمَ الشرابَ شَرِبه وجَرْجَمَ البيتَ هَدَمَه،ينظر :لسان العرب٥٨٦/١.

[٥] – حكاه ابن جني ولم يفسره، ينظر :لسان العرب ٣٨٤٧/٥.

[٦] – هَزَنْبَزان: سيّىء الخُلق،ينظر :جمهرة اللغة ١٢٣٩/٣.

[٧] – الشَّعَلَّعُ الطويلُ، ينظر :لسان العرب ٢٢٨٢/٤.

[٨] –سر الصناعة١٩٣/١.

[٩] –ينظر :الرباعي المضاعف في العربية ص ٤٨.

تشديد الحرف وهو ضرب من التضعيف كما في كَبّرَ ومَجّدَ وفَرّعَ ،وضابط هذه الزيادة أن كل تضعيف صحب ثلاثة أصول فأكثر فهو زائد ،وعليه يحمل الإبدال في الرباعي المضاعف ،فيقال :إنه ساغ وقوعه في جميع الحروف للتضعيف ،كما ساغت له الزيادة ،وقربه أيضا أن الإبدال في هذا يكون من جنس الحرف الأول في الكلمة ،ولو طبقت في هذا النوع من الألفاظ قاعدة الإبدال في الحروف المتقاربة لكانت ثقيلة على اللسان، ألا ترى إلى قولك في حَثَّثَ :حَثْذَثَ مثلا أو حَثْظَثَ ،كيف يكون نابيا ممجوحا ؛لتقارب المخارج في الحروف الثلاثة الأخيرة ،ومثل ذلك لو قلت في :عَطَّطَ :عَطْتَطَ ،ثم انظر إلى حسن ائتلاف الحروف في قولك :حَثْحَثَ وعَطْعَطَ.".

فهذا ونحوه يمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أن الساقط من المضاعفين زائد ويمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أن لا زيادة أصلا وأن الكلمتين من مادتين مختلفتين كسبط و سِبَطْر.

إلا أن الصحيح مذهب البصريين وأن كل هذا رباعي الأصل ؛لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت في كلامهم ،بل إذا أرادوا أن يبدلوا من المضاعف إنما يبدلون حرف علة فلا يقولون تظنظنت ولا قصقصت في تظننت وفي قصصت ،إنما يقولون :تظنيت وقصيت ،فيبدلون حرف علة.[1]

٢/طَيْسٌ وطَيْسَلٌ[2] ،وفَيْشَة وفَيْشَلَة[3] ،وهَيْقَة وهَيْقَلَة[4]

ومن ذلك قولهم : عدد طَيْسُ وطَيْسلُ ، ومثله الفَيْشَةُ والفَيْشَلَةُ ، والهَيْقَةُ والهَيْقَلَةُ ،حالها في ذلك سواء.

---

[1] –التذييل والتكميل ١٤٥/١٩.

[2] – الطيسل : طيس : الطيس الكثير من الطعام والشراب والماء والعدد الكثير . اللسان (ط.ي.س) ٢٦٧١/٤.

[3] – الفيشلة : كالفيشة الضعيفة . اللسان (ف.ي.ش)٣٤١٨/٥ .

[4] – الهيقل : الظليم ،ينظر:اللسان (هـ.ي.ق.ل) ٤٧٣٨/٦.

فاللام من أحرف الزيادة ، ولكنه لم يكن حرفا من الحروف التي أطلق عليها العلماء اسم أمهات الزوائد ، وتلك الأمهات هي : الواو والياء والألف ، وإنما يطلق عليها أمهات الزوائد ؛ لأنه يكثر تصرفها في الكلام وهي فاشية ، وليست كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ، ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء ، أو من بعضهن –وبعضهن الحركات– لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات.[1]

وقد اختلف العلماء في عد اللام في أحرف الزيادة ، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول : مذهب الجمهور أن اللام هنا زائدة ،فهي من أحرف الزيادة العشرة.

قال سيبويه[2] : " واللام تزاد في عَبْدَلٍ ، وذلك ، ونحوه ".

وأكد المبرد [3]ما قاله سيبويه .

وقال ابن جني[4] :" عَبْدَلٌ في معنى : عبد الله ، فاللام زائدة ، وقالوا : هنالك في معنى هناك ، وقالوا : زَيْدَلٌ في معنى زيد ، وفَيْشَلَةٌ في معنى فَيْشَةٍ ".

وقال أبو البركات الأنباري[5] : " اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً نحو : زيدل وعبدل ، وفَحْجَل[6] ، في كلمات معدودة ".

---

[1] –: المنصف ١٥٣/١

[2] – ينظر : الكتاب ٢٣٧/٤.

[3] – ينظر : المقتضب ١٩٨/١.

[4] – ينظر : المنصف ١٦٦/١.

[5] – الإنصاف ١٧٧/١.

[6] – الفحجل : الأفحج زيدت اللام فيه ، والأفحج : الذي في رجليه اعوجاج . اللسان (ف.ح.ج.ل)٩٣٤/٢.

وقال أيضاً [1]:" إن اللام في زَيْدَل و عَبْدَلٍ وأُولَالِك ، وما أشبه ذلك زائدة ؛ لأنا نقول في معناه : زيد ، وعبد ، وأولاك ".

وأيد ابن عصفور القول بزيادة اللام فقال [2]: " وتزاد أيضا في عَبْدَلٍ وفي زَيْدَل ، وفي فحجل ، فالدليل على زيادتها في زَيْدَل أن معناه زيد ، وكذلك أيضا عَبْدَلٌ دليل زيادة لامه كونه في معنى عبد ".

المذهب الثاني : مذهب الجرمي استبعاد اللام من حروف الزيادة ، فرأى أن فَيْشَلَةً وهَيْقَلاً وطَيْسَلاً (فَيْعَلٌ) ؛ لأنه قد يكون لفظان بمعنى يُظَنُّ بهما أنهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ، ويكون كل واحد من تركيب آخر.[3]

وقد رد الرضي مذهب الجرمي ، فقال بعد أن ذكر مذهبه ، والكلمات التي يقول فيها بأصالة اللام [4]: " وكل ذلك تكلف منه والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك فإن زيادتها ثابتة مع قلتها كما في زَيْدَل وعَبْدَل بمعنى زيد وعبد وليس كذا نحو دَمْثٍ و دِمَثْر إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

والأقرب إلى الصواب أن فَيشَلة وهَيقَلا وطَيسَلا ، يمكن أن تجعل اللّام فيها زائدةً؛ لأنه يقال "فَيْشَةٌ" في معنى فَيشَلَة، و"هَيقٌ" في معنى هَيقَلٍ، و"طَيسٌ" في معنى طَيسَلٍ، ويمكن أيضًا أن تجعل اللّام أصليَّةً والياء زائدة؛ لأنَّ زيادة الياء أوسعُ من زيادة اللّام، فتكون هذه الألفاظ متقاربة وأُصولُها مختلفة، نحو: سَبِطٍ وسِبَطْرٍ.

---

[1] – ينظر : السابق ١٨١/١.

[2] – الممتع ٢١٣/١

[3] –شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢

[4] –شرح الشافية ٣٨٢/٢.

المبحث الثالث

ما لا سبيل إلى القول بزيادته

١/المَأْقِي والمُؤْق

المُؤْقِي: طرف العين الذي يلي الأنف [١]،وهو مخرج الدمع من العين ،قَالَ الأعشى[٢]:

وقلّبتْ مُقْلَةً لَيست بمُقْرِفَةٍ إنسانَ عين ومُؤقاً لم يكن قَمِعا

وَقَدْ يُتْرَكُ هَمْزُهَا فَيُقَالُ مُوْق ومَاق، وَيُجْمَعَانِ أَمْواقاً إِلَّا فِي لُغَةِ مَنْ قَلَبَ فَقَالَ آمَاقٌ؛ وَأَنْشَدَ ابْنُ بَرّيٍّ لِلْخَنْسَاءِ[٣]:

فبكى بعين ما يجف سجومها همول تَرَى آمَاقَهَا الدهرَ تَدْمع

وَيُقَالُ: مُؤقٍ عَلَى مُفْعِلٍ فِي وَزْنِ مُؤبٍ، وَيَجْمَعُ هَذَا مَآقٍ؛ وأَنشد لِحَسَّانَ[٤]:

مَا بالُ عَيْنِك لَا تَنام، كأَنَّما كُحِلَت مَآقِيهَا بكُحل الإِثْمِدِ؟

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ كَانَ يَمْسَح المَأْقِيَيْنِ»[٥] هِيَ تَثْنِية المَأْقِي.

وقد اختلف الصرفيون في وزن مُؤقٍ ومَأقٍ بهمز وبغير همز على مذهبين:

الأول : مذهب الفراء، وابن السكيت أن الميم زائدة ووزن"مَأْقِ" مَفْعِل ،ووزن مُؤْقٍ "مُفْعِل" [٦]،ولذلك جاء جمعهما على مآقٍ، قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ[٧]: لَيْسَ فِي ذَوَاتِ الأَربعة

---

[١] –لسان العرب ٤٠٠٨/٥.

[٢] –من البسيط ،ديوان الأعشى ص١٠٥،وكتاب الأفعال ٧٥/٢،وجمهرة اللغة ٩٤١/٢.

[٣] –من الطويل نسب إلى الخنساء ،ولم أجده في ديوانها ،شرح حمدو طماس ،بيروت الطبعة الثانية، و ينظر :لسان العرب ٤١٢١/٦،وتاج العروس ٣٧٤/٢٦.

[٤] –من الكامل،ديوانه ص ٩٧،وينظر :تهذيب اللغة ٢٧١/٩،ولسان العرب٤١٢١/٦، وتاج العروس ٣٧٥/٢٦.

[٥] –غريب الحديث والأثر ٢٨٩/٤.

[٦] – ينظر: معاني القرأن ١٤٩/٢، وإصلاح المنطق ص١٦٤، والمسائل المشكلة ص١١٩،١٢٢،والارتشاف ٥٣/١.

[٧] –إصلاح المنطق ص١٦٤.

مَفْعِل، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، إِلَّا حَرْفَانِ: مأْقي الْعَيْنِ ومَأْوِي الإِبل؛ قَالَ الْفَرَّاءُ: سَمِعْتُهُمَا وَالْكَلَامُ كُلُّهُ مَفْعَل، بِالْفَتْحِ، نَحْوَ رَمَيْتُهُ مَرْمًى وَدَعَوْتُهُ مَدْعًى وَغَزَوْتُهُ مَغْزًى

ووزن "مَأق"بـ "مَفْعِل" والحكم بزيادة الميم منها غلط بين ، وذلك أن هذه الميم هي فاء الفعل من قولهم :مُؤْقٍ، والهمزة عين ،والقاف لام ،فإذا حكم بزيادة الميم جعل أصل الكلمة همزة وقافا وياء أو همزة وقافا وواوا ،وليس هناك "أَقْوَا" ولا "أَقْيَا" بمحفوظ لهذا المعنى المسمى "مُؤْقَا".[1]

وَاعترضه ابْنُ بَرِّيّ [2] في قوله :أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَوَاتِ الأَربعة مَفْعِل، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، إِلَّا حَرْفَانِ: مأْقِي الْعَيْنِ ومَأْوِي الإِبل؛ قَالَ: هَذَا وَهْمٌ مِنَ ابْنِ السِّكِّيتِ لأَنه قَدْ ثَبَتَ كَوْنُ الْمِيمِ أَصلًا فِي قَوْلِهِمْ مُؤْق، فَيَكُونُ وَزْنُهَا فَعْلِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَنَظِيرُ مَأْقي مَعْدِي فِيمَنْ جَعَلَهُ مِنْ مَعَدَ أَي أَبعد وَوَزْنُهُ فَعْلي.

والثاني : مذهب ابن القطاع[3] أن الميم أصلية ،وأن وزنهما فُعْلَى وفَعْلى ،وأن جمعهما على مَآقٍ ومَوَاقٍ إنما هو تشبيه بمُفعل ومَفْعل كما جمعوا مسيلا على أَمْسِلةٍ ومُسْلَانٍ ،وجمعوا مَصِيرًا على مُصْرَانٍ تشبيها لهما بفعيل على التوهم.[4]

وذكر الجوهري العلة في زيادة الياء فيها بقوله :"وَإِنَّمَا زِيدَ فِي آخِرِهِ الْيَاءُ للإِلحاق فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ نَظِيرًا يلْحقونه بِهِ، لأَن فَعْلي بِكَسْرِ اللَّامِ نَادِرٌ لَا أُخت لَهَا فأُلحق بمَفْعِل، وَلِهَذَا جَمَعُوهُ عَلَى مَآقٍ عَلَى التَّوَهُّمِ كَمَا جَمَعُوا مَسِيلَ الْمَاءِ أَمْسِلَةً ومُسْلاناً، وَجَمَعُوا المَصير مُصْراناً، تَشْبِيهًا لَهُمَا بفَعْيَل عَلَى التَّوَهُّمِ.[5]

وجعل ابْنُ بَرِّيّ الْيَاءَ فِي مَأْقِي الْعَيْنِ زَائِدَةً لِغَيْرِ إِلْحَاقٍ كَزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي عَرْقُوَةٍ وتَرْقُوَةٍ، وَجَمْعُهَا مَآقٍ عَلَى فَعالٍ كَعَراقٍ وتَراقٍ، وَ ذهب إلى أنه لَا حَاجَةَ إِلَى تَشْبِيهِ

---

[1] –ينظر المسائل المشكلة ص١١٩،١٢٢.

[2] –ينظر :لسان العرب٦/٤١٢١.

[3] –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٧٧ .

[4] –التذييل والتكميل ١٥٢/١٨.وينظر الارتشاف ٥٣/١.

[5] –الصحاح ١٥٥٣/٤.

مَأْقِي الْعَيْنِ بمَفْعِل فِي جَمْعِهِ كَمَا ذَكَرَ الجوهري، فَلِهَذَا جَمَعُوهُ عَلَى مَآقٍ عَلَى التَّوَهُّمِ ، فَيَكُونُ مأْق بِمَنْزِلَةِ عَرْقٍ جَمْعُ عَرْقُوَةٍ، قال[1]:" وَكَمَا أَن الْيَاءَ فِي عَرْقِي لَيْسَتْ للإِلحاق كَذَلِكَ الْيَاءُ فِي مَأْقِي لَيْسَتْ للإِلحاق، وَقَدْ يُمْكِنُ أَن تَكُونَ الْيَاءُ فِي مَأْقِي بَدَلًا مِنْ وَاوٍ بِمَنْزِلَةِ عَرْقٍ، والأَصل عَرْقُوٌ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا؛ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قُلِبَتْ يَاءً لَمَّا بُنِيَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى التَّذْكِيرِ."

وذهب ابن جني[2] إلى أنه "فُعْلى" في الأصل ثم خفف كما قالوا :(تَسْمَع بالمُعَيدِيّ خيرٌ مِنْ أَن تَرَاهُ)[3] ،وأصله المعيديّ ،وتكون الياءان على حدهما في كُرْسِيّ وبُخْتِيّ ،ويكون مما رفض أصله ،إذ لم يسمع مشددا قط.

وضعّف ابن عصفور[4] ما ذهب إليه ابن جني؛ لأنّ «كُرْسِيًّا» و «بُخْتِيًّا» بنيا على ياءي النّسب، ولم يستعملا دونهما، فلا يقال «كُرْسٌ» ولا «بُخْتٌ»، فلذلك كسّر الاسم عليهما، فقالوا «كَرَاسِيّ» و «بَخَاتِيّ»، وأما «مُؤْقٍ» فإنه يستعمل دون ياء، وكل ما تلحقه ياءا النسب، ولا تلزمانه، ولا يكسّر عليهما؛ فإنهم يقولون «أخمريّ» و «حُمْرٌ» و «فَارِسِيٌّ» و «فُرْسٌ»، فلو كان «مُؤْقٍ» على ما زعم ابن جني لم يقل في تكسيره «مَآق»، بل «أَمَآق»، كـ «قُفْلٍ» و «أَقْفَالٍ»، فإذا بطل هذا فينبغي أن يكون وزنه «مُفْعِلًا»، فيلحق بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثيّ .

فمذهب ابن عصفور أن الميم فيه زائدة ووزنه" مُفْعِل ؛إلا أنه ذكر [5] إن ثبتت أصالة الميم، بدليل قولهم «مأق» في معناه ،فيكون حينئذ مما اتّفق معناه، وتقارب لفظه، كـ «سبط» و « سِبَطْر ».

---

[1] –ينظر: لسان العرب٦/٤١٢١ ،وتاج العروس ٣٧٣/٢٦.

[2] –الخصائص ٢٠٥/٣.

[3] –هذا مثل قاله النعمان بن المنذر ، وقيل المنذر بن ماء السماء ،يضرب لمن خبره خيره من مرآه، ينظر: الأمثال لأبي عبيد ص٩٧،وسر صناعة الإعراب ص٢٨٥.

[4] –الممتع ٩٣،٩٢/١.

[5] –الارتشاف ٥٣/١.

و الصحيح أن تجعلا مما اتّفق معناه، وتقارب لفظه، كـ «سَبِطٍ» و « سِبَطْرٍ »؛والقول بزيادة الميم غير مرضي عند كثير من المحققين ، فقد ثبتت أصالة الميم في اللغات الواردة فيها ،وقد بلغ عددها اثنتي عشرة لغة [1]،وسأذكرها حتى يتبين لنا وزن هذه الكلمة : مَأْقٍ ومُؤْق بالهمز والجمع منهما "آماق" ،وماق ومُوق بغير همز والجمع منهما "أمواق" و"مَأق" مهموز والجمع "مَآق"، وماق بغير همز وجمعه "مواق"و "مُوقىء" مهموز وجمعه "مواقيء" و"مُوْق" غير مهموز ،وجمعه "مواق" و"مؤقى بالهمزة وجمعه "مآقي" و"مُقْيَة "،والجمع "مُقى" فقلب، قال اللحياني[2] :أمق بضم الهمزة ،وزنه "فُعْل"، فقلب ،فمن خلال هذه اللغات الواردة فيها يتبين أصالة الميم.

إلا أن جمعها على مآق يدفع القول بأصالتها ؛ لذلك فالأصح أن يجعل ذلك من باب سَبِط و سِبَطْر ،أي من باب ما اختلفت أصوله واتفق معناه.

[1] –ينظر:المسائل المشكلة ص ١١٩،١٢٢،والتذييل والتكميل ١٥٢/١٨.

[2] –ينظر:التذييل والتكميل ١٥٢/١٨.

٢/زَغَدَ وزَغْدَب

زَغد البعيرُ يَزْغد زَغْداً[١]: هَدر هَديراً، كَأَنَّهُ يَعْصره أَو يَقلعه، مُشتق من ذَلِك، قَالَ: يَزْغدْن بَخْباخَ الهدير زَغْداَ وَقيل: الزَّغدُ، من الهدير: الَّذِي لَا يكَاد يَنقطع، وَقيل: هُوَ الشَّديد، و(الزَّغْدَبُ، كجَعْفَرٍ) أَهمله الجوهَرِيُّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: هُوَ (الهَدِيرُ الشَّدِيدُ) ،ومنه قول العَجّاج[٢]:

يمدُّ زَأْراً وهَدِيراً زَغْدَبَا

وقد ذهب أَحْمد بنُ يحيى ثعلب[٣] إِلَى أَن " الْبَاء " فِيهِ زَائِدَة، وَذَلِكَ انه لما رَآهُمْ يَقُولُونَ: هَدير زَغْدٌ، وزَغدب، ظن زِيَادَة الْبَاء فِي زغدب.

وتبعه ابن فارس ؛قال[٤]:" وَمِنْ ذَلِكَ (الزَّغْدَبُ) ، وَهُوَ الْهَدِيرُ الشَّدِيدُ، حَكَاهُ الْخَلِيلُ. وَأَمْرُ هَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَالزَّغْدُ: أَشَدُّ الْهَدِيرِ."

ورد ابن جني[٥] ما ذهب إليه ثعلب بأنه تعجرف منه وسوء اعتقاد، ويلزم منه أَن تكون الراء في: سَبْطرٍ، ودِمَثْرٍ، زائدة، لقولهم: سبط، ودمث، وسبيل ما كانت هذه حاله ألا يحفل بِه."

قال ابن جني[٦]:"...قال أحمد بن يحيى إن الباء من زَغْدَبٍ زائدة لأنه أخذه من الزغبة إن الباء من زَغْدَبٍ زائدة لأن آخره من الزَّغْدِ ، وهو الهدير يقطعه البعير من حلقه هذا ما لا استجيزه وأعوذ بالله من مثله ،قال الراجز:

---

[١] – ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٨٣/٦،والتكملة والذيل والصلة ١٥٠/١

[٢] – الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٩/٢،والمبهج ص١٨٣،و لرؤبة بن العجاج في سر صناعة الإعراب ١٢٢/١،والمحكم ٤٤٠/٥، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٤٩، وليس فى ديوانه، وللعجاج فى ملحق ديوانه ٢/ ٢٧٠ أو ص٧٤ نشرة وليم بن الورد، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٢.

[٣] –ينظر: الخصائص ٤٩/٢،وسر صناعة الإعراب ١٢٢/١،والمبهج ص١٨٤.

[٤] –مقاييس اللغة ٥٤/٣.

[٥] –ينظر: الخصائص ٤٩/٢،ولسان العرب ١٨٣٨/٣.

[٦] –المبهج ص١٨٣،١٨٤.

يمدُّ زَأْراً وهَدِيراً زَغْدَبَا

وأحسن الظن بأبي العباس أن يريد ما نذهب نحن إليه في نحو سَبِطٍ و سِبَطْرٍ و دَمِثٍ و دِمَثْرٍ و لُؤْلُؤٍ ولأآلٍ وجَعْفَةٍ وجَعْفَلَةٍ من انها أصول تقاربت وليست من واد واحد.."

وتبعه ابن سيده ،قال[1]: وهذا كلام تضيق عن احتماله المعاذير، وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان متقارِبان كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ. "

والحق أنهما أصلان متقاربان كسبطٍ وسِبَطْرٍ مما تقاربت فيه الأبنية الثلاثية والرباعية لا أنها محذوف بعضها من بعض.

قال أبو حيان[2] :" وهذا عند النحويين من تقارب الأصلين كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ و دَمِثٍ و دِمَثْرٍ ،وليس معنى الزائد أنه متى وجد كان زائدا ،بل المعنى أنه إن وجد زائدا فهو واحد من حروف الزيادة".

[1] –المحكم والمحيط الأعظم ٨٣/٦.

[2] –التذييل والتكميل ٢٥/١٩.

٣/حَيَّةٌ وحَوَّاءٌ

يقال رجلٌ حَوَّاءٌ[١] ، أي :يعاني الحيّات ويجمعها، وقد اختلف الصرفيون فيه هل مأخوذ من (الحَيَّة) أو لا؟

فسيبويه يجعل "حَوّاءً" من معنى "الحيّة"، لا من لفظها [٢]، وذهب إلى أن عين الفعل من حية ياء، ولذلك قالوا: " أَرْضٌ مَحْيَاةٌ "، وأما الحوّاء فهو من حوى يحوي ؛ لأنه يحويها ويجمعها ، ويعضد مذهب سيبويه ما حكي عن الخليل أن العرب قالت في: حَيّة بن بهدلة: حَيَويّ، وهذا نص على أن العين ياء.

وذكر أبو علي الفارسي [٣] أن "حَيّة" و"حَوّاءً" كـ "سَبِط" و"سِبطَر" و" لُؤْلُؤٍ " و"لأآل"و"دَمِث"و"دِمَثر" ،وأن هذه ألفاظ اقتربت أصولها، واتفقت معانيها، وكل واحد لفظه غير لفظ صاحبه، فكذلك "حَيّة" مما عينه ولامه ياءان، و"حَوّاء" مما عينه واو ولامه ياء، كما أن " لُؤْلُؤا" رباعي "وَلَأْآلًا" ثلاثي، ولفظاهما مقتربان، ومعنياهما متفقان.

وتبعه ابن جني ، فذكر أن حواء ليس من لفظ حَيّة كعطَّارٍ من عَطِرَ، وقَطّانٍ من القطن، بل حَيّةٌ من لفظ "ح ي ي " من مضاعف الياء، وحَوّاءٌ من تركيب "ح وى " كشَوّاءٍ وطَوّاءٍ.

ودلل على أن الحَيَّةَ من مضاعف الياء بما حكاه سيبويه[٤] من قولهم في الإضافة إلى حَيَّة بن بهدلة: حَيَويّ، فظهور الياء عينًا في حَيَوِي أعلم كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلة، فالكلمة من مضاعف الياء البتة، فليس في كلامهم نحو حَيَوْتُ ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحَيَّةُ والحَوَّاءُ من لفظ واحد؛ لضربين من القياس: أما أحدهما فلأن فعالًا في المعاناة إنما يأتي من لفظ

---

[١] –:ينظر :لسان العرب ١٢٩٦/٢،والجاسوس على القاموس ص٢٩٢.

[٢] –ينظر: الكتاب ٤٧٢/٢،و وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٩/٤،وشرح المفصل ١١٠/٦.

[٣] –سر صناعة الإعراب ٣٦٢/٢.

[٤] –ينظر :الكتاب ٣٤٥/٣.

المعاني؛ نحو عَطّار من العطر ، وعَصَّاب من العصب، وأما الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان ،و باب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أكثر من باب حَيَيْتُ وعَيَيْتُ.[١]

قال ابن جني :"ليس في قولهم: رجلٌ حَوَّاءٌ دليلٌ على الواو عند أبي عليّ[٢] ؛ لأنّه غير مأخوذ من (الحَيَّة) ولكنّه من (حَوَيْتُ) ،فهما أصلان تقاربا في الأصل والمعنى؛ كـ (سَبِطٍ وسِبْطَرٍ) و (دَمِثٍ ودِمَثْرٍ) فكما أنّ لفظ (لأّالٍ) بالهمزة المشددة الممدودة، وهو: بائع اللُؤْلُؤ – ليس من لفظ (لُؤْلُؤٍ) كذلك (حَيَّةٌ) و (حَوَّاءٌ) فكلٌّ منهما أصلٌ مستقلٌ.[٣]

على أنّ ما ذهب إليه أبو عليٍّ في (حَوَاءٍ) ،وتبعه فيه ابن جني ليس قولاً قاطعاً؛ فهو يحتمل الأصل الآخر؛ فـ (حيّةٌ) و (حوَّاءٌ) من الثّلاثيّ، وانقلاب حروف العلّة بعضها عن بعضٍ كثيرٌ.[٤]

قال ابن مالك[٥]:" وكذلك ما ضعف ثانيه قبل ألف وهمزة كـ"حَوَّاءٍ" فإنه صالح لأن يكون من "الحُوَّةِ" فيكون وزنه "فَعْلَاءَ"، وأن يكون من "الحَوَايَةِ" و يكون وزنه "فَعَّالًا" ويتعين الأول إن منع صرفه، ويتعين الثاني، إن صرف.

وذهب أبو حاتمٍ السِّجِستانيُّ[٦] إلى أنّ أصلها (ح وي) مستدلاً بالمعنى؛ وهو تحوّي الحَيَّة في لِوائها، وبقولهم: رَجُلٌ: حَوَّاءٌ وحَاوٍ ،وقال صاحب كتاب العين: أرضٌ مَحْوَاةٌ، وقالوا: رجلٌ حَوّاءٌ صاحب حيات، وفي ذلك دليل على أن عين الفعل واو.

---

[١] –الخصائص ٢/٤٥.

[٢] –المسائل المشكلة ص٢٣٢

[٣] –سر الصناعة ٢/٧٣٠.

[٤] –تداخل الأصول اللغوية ١/٣٧٥.

[٥] –شرح الكافية الشافية ٤/٤٠٤٤.

[٦] –المحكم ٤/٣٥.

وقد تردّد فيه ابن سِيدَه؛ فذكره في الأصلين[١]، وتابعه ابن منظور.[٢]

و قال أحمد بن فارس في باب ما أهمل صاحب القاموس وضع الإشارة إليه وأخطأ موضع إيراده[٣]:" ذكر في (حَيَّ):رجلٌ حَوّاءٌ وحَاوٍ، يجمع الحيات ،وهو صريح في كونه واويًا فحقه أن يذكر في (حَوَى) .

وجعلها أبو حيان من الكلمات التي تحتمل مادتها أصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين ،أو أصالة النون وزيادة أحد المثلين أو أصالة الهمزة وزيادة اللين أو أصالة النون وزيادة اللين ،أو عكس هذه الأربعة لكن يمنع من بعض ذلك كون هذا الوزن مهملا قال[٤]: "مثال ذلك في الهمزة حَوَّاءٌ للذي يعاني الحيات ،فيحكم على أحد المثلين بالزيادة وعلى الهمزة بالأصالة وإن كانت الكلمة تحتمل مادتها الأصالة لأحد المثلين والزيادة ؛لأن مادة "ح و و" موضوعة ومادة "ح و ي" موضوعة أيضا ؛لكن حملناه على زيادة أحد المثلين وجعلنا وزنه "فعّالا "ولم نحمله على زيادة الهمزة فنجعل وزنه "فَعْلَاء" ؛لأن فَعْلَاء" مصروفا مهمل."

وقال ابن عقيل[٥] :" فأحد المثلين زائد، والهمزة أصل، فوزنه: فعال، وليس الأمر بالعكس، لأنه يكون فعلاء مصروفاً، وهو مهمل".

---

[١] – المحكم ٣٥/٤،و٣٩٩/٣.

[٢] –لسان العرب ١٢٩٦/٢،و١٠٨١/٢.

[٣] –الجاسوس ٢٩٢/١.

[٤] –التذييل والتكميل ١٦٢/١٩.

[٥] –المساعد ٦٧/٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على خير الخلق ، وأفصح من نطق بالضاد ،سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد

فيمكنني في نهاية هذا البحث أن أسجل أهم النتائج ، وهي:

١-أن باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ قليل لا ينبغي أن يحمل عليه أصلا إلا عند قيام المانع من الزيادة، وأن الحرف إذا كان من حروف الزيادة ، وكان اشتقاق الكلمة ظاهرا يقضي بالزيادة، فينبغي ألا يعدل عن الزيادة ؛لأن الاشتقاق أقوى دلائل الزيادة ،ولا يبالى بتكثير الأمثلة إذا قام الدليل على ذلك .

٢-أن الشبه اللفظي بين الكلمات مع اتحاد معانيها لا يقضي بتوحيد الأصول بينهما دائما ، فاتفاق اللفظين فى جلّ الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد كما فى الاشتقاق وليسا فى الحقيقة كذلك ؛لأن أصلهما فى نفس الأمر مختلف.

٣-الاشتقاق مقدّم على سائر الأدلّة؛ ولذلك يحكم بزيادة حرف في محل ليس من شأن ذلك الحرف أن يزاد في ذلك المحل لدلالة الاشتقاق على زيادته فيه، ويحكم بزيادة حرف في محل ليس من شأن ذلك الحرف أن يكون أصلا في ذلك المحل؛ لدلالة الاشتقاق على أصالته فيه، ومن ثم حكم بزيادة النون في (كِنْثَأَةٍ) ،و(كُنْدُرٍ) ،و(سَنْبَلَ) ،و(ذُرْنُوحٍ) و(خَنْضَرِفٍ)،و(شَنَهْبَرةٍ) و(عُرْجُونٍ)،وزيادة السين في(ضُغْبُوسٍ)،فالاشتقاق إذا ظفر به رجح على غيره من الأدلة ، وكان ابن مالكٍ لا يقدِّم على الاشتقاق شيئاً.

٤- شغف بعض الصرفيين بباب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ، وعلى رأسهم ابن عصفور ،ورد كثيرًا من الأمثلة إليه ،على الرغم من كون هذا الباب أضيق من أن يحتمل هذه الأمثلة الكثيرة التي أحيلت إليه.

٥-رجح البحث ثبوت بناء(فَنْعَلَ) نحو سَنْبَلَ ،كما رجح أن مادة سَنْبَلَ وأَسْبَلَ واحدة ، وليسا من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ؛لأن الراء ليست من حروف الزيادة ،بخلاف النون .

٦- ضعف البحث مذهب المازني أن دلاص ودلامص من باب (سَبِطٍ)، و(سِبَطْرٍ)، وأن الميم في (دُلَامِصٍ) أصلية ،ورجح مذهب الجمهور لمجيء دَلِيصٍ بمعناها عن العرب، فمذهبهم أقيس وأجرى على الأصول ،كما أن ما ذهب إليه المازني وإن كان محتملاً، إلا أنه احتمال مرجوح؛ لقلته، ولأنه قد ثبتت زيادة الميم حشوًا في نحو: (تَمَسْكَنَ) .

٧-ضعف البحث مذهب أبي علي الفارسي في جعله "لَآلًا " منسوبًا إلى معنى "اللُّؤْلُؤِ"، وليس من لفظه ، وعدهما من الألفاظ التي تقاربت في اللفظ والمعني؛ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعبِه ، فلُؤْلُؤ و لَآلٌ ليسا من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،وإنما هما من أصل واحد وهو "اللُّؤْلُؤِ ".

٨- أثبت البحث أن هَيْهاتَ و هَيْهانَ ليسا من باب سَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،وأن الوجه الأقيس في توجيه (هَيْهَانَ) بالنون أنهم لما اعتزموا التذكير بحذف التاء منها، بالغوا في ذلك بأن زادوا الألف والنونَ اللتين تكونان للتذكير في الصفات، نحو : "عَطْشانُ"، و"سَكْران"، وهذا من بلاغة العرب واتساعهم في اللفظ الواحد.

٩-رجح البحث القول بزيادة الكاف في " هِنْدِكيّ " ؛لأن القول بأصالتها فيه بعد ، فلا يلزم أن تعد من جملة حروف الزيادة؛ لأن مقتضى الامتزاج أن يختل معنى الكلمة، وتفوت دلالتها على معناها، عند سقوط ذلك الحرف الممتزج الزائد، فلا شك أن: هندكيّا إذا سقطت الكاف منه لا تفوت دلالته على معناها.

١٠-أثبت البحث أن المضاعف نحو صَلْ وصَلْصَل وعَجْ وعَجْعَج وزَلِزَ وزَلْزَل يمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أن الساقط من المضاعفين زائد ، ويمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى أن لا زيادة أصلا وأن الكلمتين من مادتين مختلفتين كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ.

١١- أثبت البحث أن فَيشَلةً وهَيقَلًا وطَيسَلًا ، يمكن أن تجعل اللّام فيها زائدةً؛ لأنه يقال "فَيْشةٌ" في معنى فَيشَلة، و"هَيقٌ" في معنى هَيقَل، و"طَيسٌ" في معنى طَيسَل، ويمكن أيضًا أن تجعل اللّام أصليَّةً والياء زائدة؛ لأنَّ زيادة الياء أوسعُ من زيادة اللّام، فتكون هذه الألفاظ متقاربة وأُصولُها مختلفة، نحو: سَبِط وسِبَطْر.

١٢-رجح البحث أن المَأْقي والمُؤْق مما اتّفق معناه، وتقارب لفظه، كسَبِطٍ و سِبَطْرٍ ،والقول بزيادة الميم غير مرضي عند كثير من المحققين ، فقد ثبتت أصالة الميم في اللغات الواردة فيها ،وقد بلغ عددها اثنتي عشرة لغة ،إلا أن جمعها على مَآقٍ يدفع القول بأصالتها ؛ لذلك فالأصح أن يجعل ذلك من باب ما اختلفت أصوله واتفق معناه.

إلى غير ذلك من النتائج المثبتة في نهاية كل مسألة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المراجع

١. أبنيــة الأســماء والأفعــال والمصــادر لابــن القَطَّــاع الصــقلي (المتــوفى سنة٥١٥هـ) تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ١٩٩٩ م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣. الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورد فيه مهذبا لمحمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي ، (طبعة روما ١٨٩٠م) .

٤. إصلاح المنطق لابن السكيت (المتوفى سنة ٢٤٤هـ) تحقيق : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ،الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٥. الأضداد لأبي بكر، محمد بن القاسم بن الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى سنة ٥٢١ هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦م.

٧. ألفية ابن مالك لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، دار التعاون.

٨. إيجاز التعريف في علم التصريف ، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٩. البارع في اللغة لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى سنة ٣٥٦هـ) تحقيق: هشام الطعان ،مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية بيروت ،الطبعة الأولى١٩٧٥م.

١٠. البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى سنة ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ١٤٢٠هـ.

١١. البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ{دراسة وتحقيقاً}تأليف: محمد عبد الستار على أبو زيد، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق {١٤٢٨هـ –٢٠٠٧ م}.

١٢. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى سنة ١٢٠٥هـ)تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين، دار الهداية.

١٣. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د حسن هنداوي ،دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م.

١٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٧٨هـ –١٩٦٧م.

١٦. التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

١٧. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠ هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٩م.

١٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ(تحقيق :علي محمد فاخر وآخرين ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٩. تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٢٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة : الأولى١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢١. الجاسوس على القاموس لأحمد فارس أفندي، صاحب الجوائب ، مطبعة الجوائب – قسطنطينية ١٢٩٩ هـ

٢٢. جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢٢هـ) تحقيق : رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢٣. الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (المتوفى: ٢٠٦هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٢٤. حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي ، للدكتور مجيد خير الله الزاملي ،دار الكتب العلمية –بيروت ،الطبعة الأولى ١٤٣٤-٢٠١٣م.
٢٥. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار ،دار الكتب المصرية ،المكتبة العلمية٢٠٠٦م.
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٧. دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي إبراهيم الصالح ، دار العلم للملايين الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
٢٨. ديوان ابن أبي حصينة - شرح أبي العلاء المعري - تحقيق : محمد أسعد طلس - دار صادر بيروت - الطبعة الثانية : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٩. ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر ،مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس ،مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٠. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،دار الكتب العلمية - بيروت -لبنان.
٣١. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر ،الطبعة الثالثة.
٣٢. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي ،المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٧هـ-١٩٢٩.

٣٣. ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ،دار ابن قتيبة –الكويت

٣٤. ديوان صفي الدين الحلي ،تنسيق وفهرسةدكتور الشويحي ،دار صادر– بيروت.

٣٥. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ،تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ،دار صادر –بيروت.

٣٦. ديوان كثير عزة،حققه وشرحه:د إحسان عباس،دار الثقافة–بيروت – لبنان١٣٩١هـ–١٩٧١م.

٣٧. الرباعي المضاعف في العربية للدكتور عبد الرزاق الصاعدي ، بحث منشور بمجلة الدراسات اللغوية المجلد الثاني العدد الأول ١٤٢٢– ٢٠٠١م.

٣٨. رسالة الملائكة لأبي العلاء المعرى – تحقيق / محمد سليم الجندي ، دار صادر – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٣٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق : أحمد الخراط، الطبعة الثالثة ،دار القلم ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

٤٠. الزوائد المتحجرة ،الفرق بين الزوائد الصرفية والزوائد اللغوية ،للدكتور عبد الرزاق الصاعدي ،بحث منشور بالعدد الأول من مجلة مجمع الملك سلمان ٢٠٢٣م.

٤١. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ)، دار القلم – دمشق الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ، تحقيق: د. حسن هنداوي.

٤٢. سكب الأدب على لامية العرب لسليمان بك بن عبد الله بك الشاوي (ت ٢٠٩ هـ – ٧٩٤ م) ، دراسة وتحقيق : مُهَنَّد مجيد برع العبيدي.

٤٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية بيروت.
٤٤. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ،تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة.
٤٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ): دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
٤٦. شرح التصريف لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ) تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
٤٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ،دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٨. شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.
٤٩. شرح المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري الموسوم بـ التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ – ٦١٧ هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.
٥٠. شرح الملوكى في التّصريف ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣ هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب مطبعة مكتبة العربيّة ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.

٥١. شرح ديوان الحماسة تأليف: أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ(تحقيق : غريد الشيخ ،وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥٢. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذى (٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد –دار الكتب العلمية بيروت– لبنان –١٤٠٢هـ –١٩٨٢م .

٥٣. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٥٤. شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق :د .إبراهيم السامرائي ،مكتبة الأندلس–بغداد ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م.

٥٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

٥٧. الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول لصدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم تحقيق: مؤسسة آل البيت قدم له: علي الشهرستاني.

٥٨. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦م.

٥٩. غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى سنة نحو ٥٠٥هـ) ، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

٦٠. غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

٦١. الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي ،مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

٦٢. الفائق في غريب الحديث والأثر لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى سنة ٥٣٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان ،الطبعة الثانية.

٦٣. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٦٤. الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٦٥. كتاب الأفعال لسعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبي عثمان، تحقيق: حسين محمد محمد شرف ، مراجعة: محمد مهدي علام ،مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٦٦. الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٦٧. الكناش في فني النحو والصرف المؤلف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) ،دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان٢٠٠٠م.

٦٨. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان: دار الفكر – دمشق.

٦٩. لسان العرب لابن منظور ،حققه عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف –القاهرة.

٧٠. ليس في كلام العرب للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

٧١. المبدع في التصريف لأبي حيان النحوي الأندلسي ،تحقيق عبد الحميد السيد طلب ،مكتبة دار العروبة ،الكويت ،الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٢. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لأبي الفتح، عثمان بن جِنّي النحوي (ت ٣٩٢ هـ) ، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية ،دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ،الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٣. المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٤. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٧٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٧٦. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ،تحقيق صلاح الدين عبدالله السيكاوي، مطبعة العاني ،بغداد.

٧٧. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/محمد كامل بركات ،١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٧٨. معاني القران للفراء لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧)،عالم الكتب ،الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى سنة ٧٩٠ هـ) تحقيق: د.

محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ،الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٨٠. مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)،تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨١. المقتضب لأبي العباس المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،القاهرة ١٤٠٥هـ-١٩٩٤م.

٨٢. الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ،تحقيق فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٨٣. المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل المتوفى سنة ٣١٠هـ،تحقيق د.محمد أحمد العمري ، جامعة أم القرى ،الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٨٤. المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٨٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.